مجلس الأمن

السنة الخامسة والستون

مؤقت

الجلسة **٦٤٧٠**

الأربعاء، ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، الساعة ١٠/٣٠

نيويورك

الرئيس:	السيد باربالِيتش	(البوسنة والهرسك)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد تشوركين
	ألمانيا	السيد فيتيغ
	البرازيل	السيدة فيوتي
	البرتغال	السيد موارايس كابرال
	جنوب أفريقيا	السيد سانغكو
	الصين	السيد وانغ من
	غابون	السيد مونغارا – موسوتسي
	فرنسا	السيد آرو
	كولومبيا	السيد أوسوريو
	لبنان	السيد سلام
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير مارك لايل غرانت
	نيجيريا	السيدة أوغوو
	الهند	السيد هارديب سينغ بوري
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة ديكارلو

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506.

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/٣٠.

إقرار جدول الأعمال

أقرّ جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقاً للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أود أن أدعو ممثلي الأردن وأستراليا وإندونيسيا وأوغندا وجمهورية إيران الإسلامية وباكستان وبنغلاديش وتركيا وتونس والجزائر والجمهورية العربية السورية والسودان وشيلي وطاجيكستان والفلبين وجمهورية فنزويلا البوليفارية وكوبا وماليزيا ومصر والمغرب والمملكة العربية السعودية والنرويج واليابان إلى المشاركة في هذه الجلسة.

بدعوة من الرئيس، شغل ممثلو البلدان المذكورة آنفاً المقاعد المخصصة لهم في قاعة مجلس الأمن.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): نظراً لمنازعات العمل القائمة بين موظفي السلك الدبلوماسي الإسرائيلي، فإن بعثة إسرائيل الدائمة لدى الأمم المتحدة لن تتمكن، للأسف، من المشاركة في الجلسة التي يعقدها مجلس الأمن اليوم.

أود أن أبلّغ المجلس بأنني تلقيت رسالة مؤرخة ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١١ من المراقب الدائم لفلسطين لدى الأمم المتحدة، سوف تصدر بوصفها الوثيقة S/2011/23، ونصّها كما يلي:

”يشرفني أن أطلب أن يدعو مجلس الأمن، وفقاً لممارسته السابقة، المراقب الدائم لفلسطين لدى الأمم المتحدة للمشاركة في جلسة مجلس الأمن بشأن ”الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين“، التي ستعقد يوم الأربعاء، ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١١“.

أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة المراقب الدائم عن فلسطين إلى الاشتراك في الجلسة وفقا للنظام الداخلي والممارسات السابقة في هذا الصدد.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد لين باسكو، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية.

بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو سعادة السيد عبد السلام ديالو، رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف.

بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو سعادة السيد بيدرو سيرانو، رئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة بالنيابة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة الآن للسيد باسكو.

السيد باسكو (تكلم بالإنكليزية): مع بداية العام الجديد – وهو عام نتمنى أن يشهد إحراز بعض التقدم في عملية السلام في الشرق الأوسط – هناك العديد من التحديات الآنية الماثلة. ولا تزال المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية في طريق مسدود. وقد ازدادت حدة التوتر بسبب التطورات في الأرض الفلسطينية المحتلة وفي لبنان خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

وعلى المسار الإسرائيلي – الفلسطيني، نقدر وندعم الجهود التي تبذلها الولايات المتحدة للانخراط في محادثات

متوازية بشأن مسائل جوهرية مع الطرفين. فقد زار ميتشل مبعوث الولايات المتحدة المنطقة في أواخر كانون الأول/ديسمبر؛ وعقد المفاوضون الإسرائيليون والفلسطينيون مشاورات منفصلة مع الولايات المتحدة في واشنطن العاصمة في وقت سابق من هذا الشهر. وأود أن أكرر النداء الذي وجهه الأمين العام إلى الطرفين من أجل الانخراط بجدية في قضايا الوضع النهائي، ونرحب باعتزام الولايات المتحدة أن تكون مشاركاً استباقياً يقدّم الأفكار والاقتراحات عند الاقتضاء. كما نعرب عن تقديرنا للجهود الدبلوماسية لعدد من زعماء العالم الآخرين الذين زاروا المنطقة مؤخرا.

ومع ذلك، فإن التواريخ المستهدفة، التي تدعمها المجموعة الرباعية للتوصل إلى اتفاق إطار بين الإسرائيليين والفلسطينيين بشأن الوضع الدائم والانتهاء من برنامج السلطة الفلسطينية لبناء الدولة في مدة عامين، ستحل علينا بعد ثمانية إلى تسعة أشهر من الآن. وفي هذا الصدد، ستكون قدرة العملية السياسية على البقاء ومصداقية اللجنة الرباعية على المحك هذا العام. إننا نشعر بقلق بالغ من استمرار عدم إحراز تقدم في البحث عن تسوية عن طريق التفاوض. ولا يحتمل السلام وإقامة دولة فلسطينية المزيد من التأخير.

وسوف يجتمع أعضاء المجموعة الرباعية في ميونخ في ٥ شباط/فبراير. كما أكد الأمين العام مؤخراً للأمين العام لجامعة الدول العربية عمرو موسى التزامه بكفالة التنسيق الوثيق؛ وتتواصل الجهود لعقد اجتماع بين المجموعة الرباعية ولجنة المتابعة التابعة للجامعة العربية. ونحيط علما بموقف جامعة الدول العربية الداعم لموقف الرئيس عباس إزاء المستوطنات ودعوتها الولايات المتحدة والمجموعة الرباعية إلى تحديد بارامترات لتيسير التوصل إلى نهاية للصراع عبر التفاوض على أساس حدود عام ١٩٦٧.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدم عدد آخر من بلدان أمريكا اللاتينية الاعتراف بدولة فلسطينية على أساس حدود ١٩٦٧. وأكد الرئيس ميدفيديف خلال زيارته للأراضي الفلسطينية المحتلة بالأمس دعم الاتحاد الروسي الثابت للحق غير القابل للتصرف للشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية.

ولا يزال المزيد من التوسع الاستيطاني في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، يقوض الثقة ويلحق الضرر بمناقشات الوضع النهائي. واستمرت الزيادة الحادة في نشاط بناء المستوطنات الإسرائيلية المسجلة في نهاية الوقف الاختياري للاستيطان في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، وبدأت منذ ذلك الوقت أعمال البناء في ما يصل إلى ٢ ٠٠٠ وحدة سكنية في الضفة الغربية.

وفي ٩ كانون الثاني/يناير، أصدر الأمين العام بيانا استنكر فيه هدم فندق شبرد في قلب أحد الأحياء الفلسطينية في القدس الشرقية. وأعرب الأمين العام عن أسفه العميق حيال عدم استجابة إسرائيل لتزايد القلق الدولي من توسيع المستوطنات غير القانونية. ونحن أيضا قلقون حيال خطط يجري وضعها لتوسيع مستوطنة جيلو في القدس الشرقية، بالقرب من بيت لحم. وأكرر النداء الذي وجهه الأمين العام إلى إسرائيل من أجل تجميد كل النشاط الاستيطاني تمشياً مع القانون الدولي وخارطة الطريق.

وعلى الرغم من التحديات المتزايدة على أرض الواقع، لا تزال السلطة الفلسطينية تقوم بخطوات واسعة في برنامجها لبناء الدولة. وننبه الجهات المانحة إلى العجز المقدر بمبلغ ١٠٠ مليون دولار في التمويل الخارجي للنفقات المتكررة للسلطة الفلسطينية من العام الماضي. ولا تزال السلطة الفلسطينية تسعى إلى الحد من اعتمادها على هذا

التمويل، لكن مع ذلك من الأهمية بمكان أن تستمر الجهات المانحة في تقديم دعم كاف ويمكن التنبؤ به ويأتي في أوانه.

وقد واصلت السلطة الفلسطينية جهودها لتعزيز الأمن في المنطقة ألف. كما ننوه بالقرار الأخير القاضي بوقف مثول المدنيين أمام المحاكم العسكرية التابعة للسلطة الفلسطينية. ونعتقد أن إسرائيل تستطيع ويجب أن تفعل ما هو أكثر حتى تتمكن الجهود الفلسطينية من تحسين الظروف الأمنية والاقتصادية في آن معاً، وذلك من خلال تخفيف القيود المفروضة على التنقل والعبور، وتيسير جهود السلطة الفلسطينية في المنطقة جيم.

ونلاحظ أن قوات الأمن الإسرائيلية نفذت ٤٨٦ عملية بحث في الضفة الغربية. ولئن كنا ندرك المخاوف الأمنية التي تذكرها إسرائيل في سياق هذه الإجراءات، فإننا نعتقد أنها تقوض بشكل خطير السلطة الفلسطينية، في حين ينبغي أن يكون الهدف الاستراتيجي هو العكس. فقد أصيب سبعة وثمانون فلسطينياً بجروح واعتقل ٢٥١ في عمليات قام بها الجيش الإسرائيلي. بيد أن الأكثر إثارة للقلق كان وفاة أربعة فلسطينيين في حوادث منفصلة، الأمر الذي يتطلب إجراء تحقيقات أكثر شفافية واتخاذ تدابير للمساءلة من جانب إسرائيل. ويجب على السلطات أن تتخذ احتياطات أكبر لكفالة حماية السكان المدنيين تحت الاحتلال، وأن تمتنع عن الاستخدام المفرط للقوة.

وتشمل أخطر الحوادث قتل رجل أعزل عند نقطة تفتيش في ٢ كانون الثاني/يناير وقتل رجل يبلغ من العمر ٦٥ عاما على سريره خلال عملية توغل في الخليل، في ٧ كانون الثاني/يناير، بهدف اعتقال نشطاء مزعومين من حركة حماس كانت قوات الأمن الفلسطينية قد أطلقت سراحهم في اليوم السابق لعدم كفاية الأدلة. بالإضافة إلى ذلك، توفيت امرأة فلسطينية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر بعد استنشاقها غازاً مسيلاً للدموع أطلقه الجيش الإسرائيلي لتفريق متظاهرين كانوا يحتجون على الجدار. كما جرى إطلاق النار على شاب فلسطيني فلقي مصرعه عند نقطة تفتيش في ٨ كانون الثاني/يناير؛ وأفاد الجنود الإسرائيليون بأنهم عثروا على قنبلتين أنبوبيتين ومدية على جسده. واعتقل ٤٣ آخرون أثناء قيامهم بالاحتجاج على الجدار خلال الفترة المشمولة بالتقرير، كما حكِم على ناشط إسرائيلي مناهض للجدار بالسجن ١٦ شهرا. بالإضافة إلى ذلك، ألحق مستوطنون إسرائيليون إصابات بـ ١٣ فلسطينيا. كما ألحق فلسطينيون إصابات بأربعة مستوطنين وسبعة من أفراد القوات الإسرائيلية خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

وفي ١٢ كانون الثاني/يناير، تم طرد فلسطيني إلى الضفة الغربية لمدة أربعة أشهر بسبب مشاركته في تنظيم احتجاجات ضد المستوطنات الإسرائيلية في حي سلوان. ولا يزال متعذراً إيجاد حل بشأن مصير ثلاثة نواب فلسطينيين من القدس الشرقية ينتمون إلى حركة حماس لجأوا إلى مجمع تابع للجنة الدولية للصليب الأحمر منذ تموز/يوليه، في حين لم يسمح بعودة نائب آخر تم ترحيله في وقت سابق إلى رام الله. ولا نزال يساورنا القلق من حالة حقوق الإنسان الفلسطيني لسكان القدس الشرقية، وسنظل نعارض جميع تدابير الترحيل القسري. وفي ٤ كانون الثاني/يناير، أعلنت السلطات الإسرائيلية اعتقال فلسطينيين اثنين من سكان القدس الشرقية في ما زعمت أنه مؤامرة لإطلاق صاروخ على ملعب كرة القدم بالقدس.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تم هدم ٣٠ مبنى فلسطينيا في القدس الشرقية و ٤١ في المنطقة جيم في الضفة الغربية، ما أدى إلى تشريد ١٤٨ فلسطينيا. وهذا أمر مقلق ويثير مخاوف خطيرة على الصعيد الإنساني، ويسهم في زيادة حدة التوتر. ويساورني القلق أيضا بسبب الصعوبات التي تواجهها المجتمعات الفلسطينية الفقيرة في المنطقة جيم،

إذ لا تتوفر لهذه المجتمعات الخدمات الأساسية الكافية بسبب مشاكل في الحصول على إذن من الجيش الإسرائيلي لتطوير الهيكل الأساسي في مناطقهم. وقد أيّد منسق الشؤون الإنسانية خطة استجابة إنسانية لتلبية مجموعة أولى من الاحتياجات الملحة في مجال التعليم والمياه والمأوى في المنطقة جيم، التي لم تقدم لها السلطات الإسرائيلية إلا تسهيلات محدودة حتى الآن.

وما زلنا نشعر بالقلق حيال الحالة في غزة، بما في ذلك التصاعد الأخير في التوترات. وقد أطلق المقاتلون الفلسطينيون ٣١ صاروخا و ٤٧ قذيفة هاون داخل إسرائيل – مما يمثل ما يقارب أربعة أضعاف الزيادة في الفترة المشمولة بالتقرير السابق – بينما قامت إسرائيل بإحدى عشرة عملية اجتياح و ٢٦ ضربة جوية في غزة. وفي ٢١ كانون الأول/ديسمبر، جرح طفل إسرائيلي بعد سقوط صاروخ بالقرب من روضة للأطفال، بينما جرح عاملان أجنبيان في إسرائيل بقذيفة هاون في ٨ كانون الثاني/يناير. وقتل أربعة مقاتلين فلسطينيين بنيران إسرائيلية، بمن فيهم أشخاص يبدو أنهم كانوا يحاولون الدخول إلى أراض في المنطقة التي أعلنتها إسرائيل منطقة عازلة للأغراض المدنية. كما قتل ١١ مقاتلا فلسطينيا. وأصيب ١٩ مدنيا فلسطينيا و ١٥ مقاتلا فلسطينيا. وفي ٧ كانون الثاني/يناير، قتل جندي إسرائيلي وجرح أربعة آخرون بنيران صديقة أثناء اشتباك مع الفلسطينيين.

ونحن ندين الإطلاق العشوائي للمقذوفات تجاه المناطق المدنية الإسرائيلية من جانب المقاتلين الفلسطينيين. كما نؤكد بشكل مماثل على أن يمتنع جميع الأطراف عن القيام بالأعمال التي تخالف القانون الإنساني الدولي وتستهدف المدنيين أو تعرضهم للخطر. وقد نشط مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط خلال الفترة المشمولة بالتقرير في تشجيع استعادة الهدوء. وحثت السلطات المصرية حماس على وضع حد لأعمال العنف. وقد أعلنت مؤخرا سلطات الأمر الواقع التابعة لحماس في غزة التزامها بالمحافظة على حالة الهدوء وادعت بوجود اتفاق بين الفصائل حول هذه المسألة. وينبغي أن تتوقف جميع الأطراف المسؤولة عن القيام بأعمال العنف. وسيكون لاندلاع موجة جديدة من الأعمال العدائية الكبيرة آثار مدمرة ويجب تجنبها.

ويمكننا أن نبلغ عن حدوث تقدم في الجهود المبذولة من أجل تعزيز المصالحة الفلسطينية. ونواصل مراقبة التوترات الداخلية.

ولا يزال الهدف الرئيسي للأمم المتحدة يتمثل في تنشيط اقتصاد غزة والبحث عن إنهاء سياسة الإغلاق الإسرائيلية في إطار القرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩). وقد تحسنت مستويات الاستيراد والتصدير في الفترة ما قبل تعديل السياسة الإسرائيلية لعام ٢٠١٠، ولكنها لا تزال تقل بشكل كبير عن مستويات ما قبل عام ٢٠٠٧. وفيما يتعلق بمشاريع الأمم المتحدة، قامت إسرائيل في ٦ كانون الثاني/يناير بالموافقة على مبلغ ٢٦,٤ مليون دولار لمشاريع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، بما في ذلك إنشاء سبع مدارس إضافية تابعة للوكالة. وبذلك يصل إجمالي حافظة مشاريع الأمم المتحدة المعتمدة إلى ١٣٦,٤ مليون دولار.

وبالتطلع إلى المستقبل، لا تزال زيادة حجم السلع المسموح بتصديرها والنطاق الذي يسمح فيه بخروجها من القطاع تحظى بأهمية رئيسية. كما ستواصل الأمم المتحدة تقديم برامج عمل جديدة لحكومة إسرائيل تكمل البرامج التي تم تقديمها بالفعل، بما في ذلك عمليات البرمجة اللازمة لتنشيط القطاع الخاص وإعادة تأهيل الهياكل الأساسية للصحة العامة. ولا تزال هذه البرامج تخضع بالفعل للمناقشة الفعالة مع السلطات الإسرائيلية. ونقدر الدعم القوي الذي تقدمه

السلطة الفلسطينية لهذه الجهود. ونواصل مشاركة السلطات الإسرائيلية ضرورة ضمان وجود قدرة كافية للعبور.

اسمحوا لي أن أعيد تأكيد قلقنا المتواصل من احتجاز حماس للرقيب جلعاد شاليط، وأن أناشد مرة أخرى من أجل الإفراج عنه والسماح بالوصول الإنساني إليه بدون مزيد من التأخير. ولا نزال نواصل متابعة حالة السجناء الفلسطينيين، بمن فيهم النساء والأطفال والأشخاص المحتجزون بدون محاكمة، ونشدد على أهمية إحراز التقدم في الإفراج عن السجناء من جانب إسرائيل.

ونأسف على عدم إحراز تقدم في الجهود المبذولة لتعزيز السلام بين إسرائيل وسوريا، بالرغم من الاتصالات المستمرة التي تجريها الأطراف الدبلوماسية، بما في ذلك الاتصالات التي تفيد تقارير بأنها من قبل مبعوثي فرنسا والولايات المتحدة. وبينما لا تزال الحالة في الجولان السوري المحتل مستقرة بالرغم من الأنشطة الاستيطانية المستمرة، فإن تسوية النزاع بين هذين البلدين على أساس قرارات مجلس الأمن ذات الصلة تحظى بأهمية كبيرة لتحقيق الاستقرار الإقليمي، وتمثل جزءا أساسيا في تحقيق رؤية مبادرة السلام العربية.

أرجو أن تسمحوا لي أن أنتقل الآن إلى التطورات الحاصلة في لبنان، حيث يستمر تفاقم الأزمة السياسية التي أثارها انقسام الآراء حول المحكمة الخاصة للبنان. ففي ١٢ كانون الثاني/يناير، أدت استقالة ١٠ وزراء من المعارضة، إلى جانب وزير من كتلة الرئيس سليمان، إلى انهيار حكومة الوحدة الوطنية. وقد دعا الأمين العام إلى مواصلة الحوار بين الأطراف واحترام الدستور وقوانين لبنان، بينما يشدد على أهمية الحفاظ على الهدوء. كما كرر الأمين العام دعمه الكامل للعمل المستقل الذي تضطلع به المحكمة الخاصة للبنان.

وفي ١٣ كانون الثاني/يناير، أصدر الرئيس سليمان بيانا بقبول استقالة هؤلاء الوزراء، ولكنه طالب بأن تستمر الحكومة في تصريف شؤون الحكم. وقد أعلن الرئيس أنه سيجري مشاورات برلمانية لتعيين رئيس وزراء جديد. وقد تم تأجيل هذه المشاورات، التي كان من المقرر أن تجري في ١٧ كانون الثاني/يناير، إلى ٢٤ كانون الثاني/يناير. واسمحوا لي أن أعلق هنا بأنه من الضروري أن يواصل جميع القادة اللبنانيون معالجة الحالة السياسية الراهنة من خلال الحوار، في نطاق البارامترات التي أنشأها الدستور اللبناني.

وفي ١٧ كانون الثاني/يناير، عقد اجتماع ثلاثي في دمشق لمناقشة الحالة في لبنان، حضره الرئيس السوري الأسد، ورئيس الوزراء التركي أردوغان، وأمير قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني. وفي اليوم التالي، عقد رئيس الوزراء ووزير الخارجية في قطر بالاشتراك مع وزير خارجية تركيا سلسلة من الاجتماعات مع جميع الأطراف المعنية في بيروت.

وفي ١٧ كانون الثاني/يناير، أعلن المدعي العام للمحكمة الخاصة للبنان أنه قدم قرار الاتهام والمستندات الداعمة له لقاضي الإجراءات التمهيدية لاستعراضه في ذلك اليوم. وسيبقى مضمون الاتهامات سريا في هذه المرحلة. وفي ذلك الصدد، لاحظ الأمين العام أن تقديم قرار الاتهام من جانب المدعي العام جرى وفقا لولاية المحكمة الخاصة من أجل وضع حد للإفلات من العقاب على الجرائم الشنيعة التي أودت بحياة رئيس الوزراء الأسبق رفيق الحريري و ٢٢ آخرين، والهجمات ذات الصلة. وكرر الأمين العام دعوة جميع الأطراف إلى الامتناع عن محاولات التدخل في عمل المحكمة الخاصة أو التأثير فيه، مؤكدا على أن العملية القضائية المستقلة ينبغي ألا تتصل بأي مناقشة سياسية وأنه من المهم عدم الحكم مسبقا على نتائجها.

وفي الساعات الأولى من ١٨ كانون الثاني/يناير، تم وزع رجال غير مسلحين لجماعات منظمة – قيل أنها تابعة لحزب الله – في مختلف أنحاء بيروت لعدة ساعات. وقد انسحبوا قبل الساعة الثامنة صباحا، من دون أن يحدثوا المزيد من التعطيل في الحياة والأعمال العادية في المدينة. وقام الجيش اللبناني في نهاية المطاف بوزع أفراد في مواقع مختلفة من بيروت، مشيرا إلى ضرورة طمأنة المواطنين.

وبوجه عام ساد الهدوء والاستقرار في الحالة العامة لمنطقة عمليات قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان. وتستمر عمليات اختراق المجال الجوي اللبناني يوميا تقريبا بواسطة طائرات قوات الدفاع الإسرائيلية، في انتهاك لأحكام القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦).

إن الحفاظ على الاستقرار في لبنان وضمان وضع حد للإفلات من العقاب يعد أمرا أساسيا، حتى وإن كان ذلك لمجرد كون اللبنانيين أنفسهم لهم الحق في تحقيق هذين الأمرين. ولكن ذلك من المهم أيضا بالنسبة للمصير الأوسع لمنطقة تحتاج أكثر من أي شيء آخر إلى جميع العناصر المؤدية إلى إحراز التقدم تجاه تحقيق السلام الشامل.

وستكون الجهود المبذولة لجعل الإسرائيليين والفلسطينيين يشاركون بشكل جدي في حل قضايا الوضع النهائي على رأس جدول الأعمال عندما تجتمع المجموعة الرباعية في ميونيخ. ولا تزال مهمتنا الجماعية تتمثل في عدم ادخار أي جهد لدعم البحث عن حل تفاوضي ينهي الاحتلال الذي بدأ في عام ١٩٦٧ وينهي الصراع، بإنشاء دولة فلسطينية مستقلة قابلة للبقاء مع ظهور القدس بوصفها عاصمة لدولتين تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن. وسنواصل الاضطلاع بكل ما في وسعنا لتعزيز الحوار والحفاظ على الاستقرار والأمن في المنطقة ككل، سعيا إلى تحقيق السلام الإقليمي الشامل المتوخى في مرجعية مدريد، وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ومبادرة السلام العربية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد باسكو على إحاطته الإعلامية.

وأعطي الكلمة الآن للمراقب الدائم لفلسطين لدى الأمم المتحدة.

السيد منصور (فلسطين) (تكلم بالإنكليزية): باسم فلسطين، أهنئ البلد الشقيق البوسنة والهرسك على رئاسته، وأنا على ثقة، سيدي، من قيادتكم الحكيمة لمجلس الأمن. كما نعرب عن تقديرنا للولايات المتحدة الأمريكية على إدارتها الماهرة لأعمال المجلس في الشهر الماضي.

وأود أيضا أن أعرب عن خالص تهاني فلسطين للأعضاء الجدد في مجلس الأمن، البلدان الصديقة ألمانيا والبرتغال وجنوب أفريقيا وكولومبيا والهند. ونعرب عن الثقة الكاملة في التزامها باحترام الميثاق والقانون الدولي وقرارات المجلس، ونتمنى لها كل النجاح في الاضطلاع بمسؤولياتها. وأعرب أيضا عن تقدير فلسطين لأعضاء المجلس الذين انتهت فترة عضويتهم في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، البلدان الصديقة أوغندا وتركيا والمكسيك والنمسا واليابان، والذين خدموا بمهارة وتفان في سبيل تحقيق السلام والأمن، بما في ذلك بخصوص جهود معالجة قضية فلسطين.

وأشكر أيضا وكيل الأمين العام لين باسكو على إحاطته الإعلامية وأعرب، من خلاله، عن تقديرنا للأمين العام بان كي – مون لقيادته بشأن هذه المسألة الهامة والتزامه باحترام المواقف المبدئية المكرسة في قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

وبينما ينبغي أن يبدأ العام الجديد بالأمل والتفاؤل، فإن الشعب الفلسطيني يبدأ، للأسف، سنة أخرى وهو يواجه التحديات الخطيرة والمشقة تحت الاحتلال العسكري

الإسرائيلي للأرض الفلسطينية، بما فيها القدس الشرقية، والذي مضى عليه الآن قرابة ٤٤ عاما.

ومن غير المتصور أنه بعد مرور عامين على العدوان العسكري الذي شنته إسرائيل في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ وكانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ على قطاع غزة، لا يزال الفلسطينيون ممنوعين من إعادة بناء وإعادة تأهيل مجتمعاتهم المحلية وحياتهم. ولم تحدث أي مساءلة عن الجرائم التي ارتكبتها قوات الاحتلال الإسرائيلي ولم يتم إنصاف الضحايا. ولا يزال القرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩) بدون تنفيذ، والحصار الإسرائيلي على قطاع غزة مستمر. والآثار المدمرة لذلك العدوان العسكري وللحصار لا تزال تعوق الظروف الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية للسكان المدنيين الفلسطينيين وتزرع بذور اليأس والقنوط، بما لذلك من عواقب وخيمة على المجتمع الفلسطيني في الحاضر والمستقبل.

وما زلنا ندعو إلى الرفع الفوري والكامل للحصار الإسرائيلي والفتح المستمر لمعابر غزة الحدودية أمام تنقل الأشخاص وحركة البضائع. وهذا أمر حيوي للسماح ببدء عملية التعمير التي طال انتظارها بداية حقيقية وتحقيق الانتعاش الاقتصادي والاجتماعي من خلال استعادة سبل العيش والكرامة والأمل. ونحن نأسف لتصاعد العنف، ولا سيما الهجمات العسكرية الإسرائيلية على غزة مؤخرا وتنفيذ عملية إعدام أخرى بغير محاكمة بحق فلسطين في الآونة الأخيرة، مما يزيد التوترات وعدم الاستقرار.

وكما يعلم الجميع، فإن إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، تواصل أيضا تنفيذ الأنشطة الاستيطانية غير القانونية في جميع أنحاء الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، في انتهاك للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة والالتزام الذي تم قطعه بموجب خريطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية بتجميد جميع الأنشطة الاستيطانية، بما في ذلك ما يسمى بالنمو الطبيعي. وقد تصاعدت بشكل محموم أعمال بناء المستوطنات الإسرائيلية وتوسيعها منذ انقضاء ما يسمى بالوقف الاختياري الجزئي، وذلك في ازدراء صارخ للنداءات الموحدة بالوقف الكامل لجميع هذه السياسات والتدابير غير القانونية.

ولم تتوقف، ولو للحظة واحدة، أعمال مصادرة الأرض الفلسطينية وبناء المستوطنات وما يسمى البؤر الاستيطانية ونقل المزيد من المستوطنين وهدم المنازل وعمليات الطرد وبناء الجدار وفرض المئات من نقاط التفتيش وغيرها من التدابير الاستعمارية. وقد شمل ذلك الموافقة على بناء آلاف الوحدات الاستيطانية الجديدة، بالإضافة إلى آلاف الوحدات الجاري العمل في تشييدها بالفعل؛ واستمرار بناء ما يسمى بخط القدس للسكك الحديدية الخفيفة (التراموي) وهدم فندق شبرد التاريخي؛ وأعمال العنف المستمرة من قبل المستوطنين ضد المدنيين الفلسطينيين وممتلكاتهم، وهي ظاهرة يعززها ما تقدمه الحكومة الإسرائيلية من دعم عسكري ومالي ومادي وحوافز، بما في ذلك عدم مساءلة مرتكبي هذه الجرائم.

وكما هو مبين في الرسائل الموجهة مؤخرا إلى رئيس المجلس، فإن القدس الشرقية المحتلة على وجه الخصوص لا تزال هدفا لحملة شرسة للغاية تهدف إلى أن تغير بشكل غير قانوني تركيبتها الديمغرافية ووضعها وطابعها العربي الفلسطيني المميز وهويتها، وعزلها عن بقية الأرض الفلسطينية. وهذه الأعمال غير القانونية في القدس الشرقية، بالإضافة إلى التصريحات الاستفزازية من قبل المسؤولين الإسرائيليين، بمن فيهم رئيس الوزراء ووزير الخارجية، لا تزال مهيجة للمشاعر، مما يهدد بالمزيد من زعزعة الاستقرار وتأجيج الحساسيات الدينية.

ولهذه السياسة الإسرائيلية غير القانونية تأثير تراكمي مدمر على تواصل الأرض الفلسطينية وسلامتها ووحدتها

ومقومات بقائها، وكان لها تأثير مدمر بنفس القدر على مسيرة السلام. ومرة أخرى، في التاريخ المرير لعملية السلام، نواجه مأزقا وزيادة تآكل الثقة بين الطرفين. ولا تزال إسرائيل تثبت للشعب الفلسطيني قولا وفعلا أنها ليست شريك سلام ذا مصداقية، ولا تزال غير مستعدة للالتزام بالمبادئ التي تقوم عليها العملية والتي تشكل الأساس للتوصل إلى أي معاهدة سلام.

ومن المسلّم به على نطاق واسع أن حملة الاستيطان الإسرائيلية تشكل الآن أخطر تهديد لآفاق تحقيق حل الدولتين لإحلال السلام على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧. وبالتالي، فإنها تشكل تهديدا مباشرا لآفاق إحلال السلام والأمن في منطقة الشرق الأوسط، وهو هدف مدرج في جدول أعمال المجلس منذ أمد بعيد. وبدلا من التقدم نحو وضع نهاية فعلا للاحتلال الذي بدأ في عام ١٩٦٧، ترسخ حملة الاستيطان الإسرائيلية الاحتلال وتواصل عرقلة جميع جهود السلام، مما يلحق ضررا بالغا بالشعب الفلسطيني والمنطقة والمجتمع الدولي، الذي ما زال يواجه عدم الاستقرار والأزمات نتيجة الصراع الدائر، الذي لا يزال يشكل لب الصراع العربي الإسرائيلي ككل.

وكما قيل مرارا وتكرارا وعلى نطاق واسع، فإننا نقف أمام مفترق طرق. فبعد ما يقرب من عقدين من عملية السلام، نواجه بسرعة زوال حل الدولتين إذا لم نفعل شيئا لوقف الحملة الاستعمارية غير المشروعة والمدمرة ولإجبار إسرائيل على التخلي أخيرا عن جدول أعمالها التوسعي والتقيد بالتزاماتها القانونية والتزاماتها الدولية.

إننا نقف أمام مجلس الأمن مرة أخرى لمناشدته الاضطلاع بواجباته بموجب الميثاق بالتصدي لهذه الانتهاكات الإسرائيلية المستمرة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، ومساعدتنا في التغلب على المأزق الحالي في جهود السعي من أجل تحقيق السلام. ونحن نعتقد أن تكثيف إسرائيل لأنشطتها الاستيطانية، على الرغم من النداءات والمطالب العالمية بوقف هذه الأنشطة، يتطلب استجابة قوية بنفس القدر من جانب المجتمع الدولي. ويتعين إرسال رسالة قوية، مفادها أننا ندخل عصرا جديدا وأنه لن يتم التغاضي عن التحدي الإسرائيلي للقانون وإرادة المجتمع الدولي على حساب تحقيق السلام والأمن، وهما من حق شعوبنا التي ما زالت تعاني وتناضل من أجل تحقيقهما.

وفي تاريخ مبكر يرجع إلى آذار/مارس ١٩٧٩، تحلى مجلس الأمن ببعد النظر، في قراره ٤٤٦ (١٩٧٩)، والذي أعلن فيه أن:

> ”سياسة إسرائيل وممارساتها بإقامة المستوطنات على الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة منذ سنة ١٩٦٧ ليس لها أي مستند قانوني وتشكِّل عقبة خطرة في وجه التوصل إلى سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط“ (القرار ٤٤٦ (١٩٧٩)، الفقرة ١).

وفي القرار ذاته، دعا مجلس الأمن إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، مرة أخرى وبشكل واضح، إلى

> ”التقيد بدقة باتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين في أوقات الحرب، وإلغاء إجراءاتها السابقة والتوقف عن اتخاذ أي إجراءات من شأنها أن تؤدي إلى تغيير الوضع القانوني للأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، بما فيها القدس الشرقية، وطابعها الجغرافي وتكوينها الديمغرافي، وأن تمتنع، على وجه الخصوص، عن نقل بعض سكانها المدنيين إلى الأراضي العربية المحتلة“ (المرجع نفسه، الفقرة ٣).

وقد عكس ذلك القرار، والقرارات التي اتخذها المجلس لاحقا، الإرادة السياسية للمجتمع الدولي في ذلك

الوقت، المتوافقة مع القانون الدولي. وما زالت تلك القرارات صالحة حاليا. وهي تشكل أساسا لتوافق الآراء الدولي الرافض لحملة إسرائيل الاستيطانية غير القانونية، ويعتبرها العقبة الرئيسية أمام تحقيق سلام عادل ودائم على أساس الحل القائم على إقامة دولتين. وحتى في ذلك الوقت، كان هناك اعتراف عالمي بأن المستوطنات لا تخالف القانون فحسب، بل تتعارض أيضا مع أهدف إنهاء الاحتلال الإسرائيلي منذ عام ١٩٦٧.

ومع أن المواقف القانونية والمبادئ والشواغل ظلت على حالها تماما، فإن الحالة على الأرض ساءت إلى حد كبير بسبب استمرار الانتهاكات الإسرائيلية وفشل مجلس الأمن في تنفيذ قراراته. إن عجز المجتمع الدولي عن تحمل مسؤولياته بموجب قرارات مجلس الأمن وفتوى محكمة العدل الدولية لعام ٢٠٠٤، وفشل الأطراف المتعاقدة في الوفاء بالتزاماتها وفقا للمادة الأولى من اتفاقية جنيف الرابعة، وفي احترام وكفالة احترام الاتفاقية في جميع الظروف، سمح لإسرائيل بالاستمرار في الأنشطة الاستيطانية بدون عقاب على مدى الأعوام، بما في ذلك تحت غطاء عملية السلام. وكانت النتيجة الماثلة الآن هي ١٨٠ مستوطنة و ١٠٠ مركز مما يسمى المراكز الأمامية، وما يزيد على نصف مليون مستوطن إسرائيلي في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، وبمن فيهم مسؤولون في الحكومة الإسرائيلية، مما عمق الاحتلال وزاد من تعقيد المشكلة.

إن المستوطنات، بطبيعة الحال، ليست المسألة الوحيدة من مسائل الوضع النهائي في الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني، التي تتضمن المسائل الأساسية المتعلقة باللاجئين، والقدس والمستوطنات والحدود والأمن والمياه والسجناء الفلسطينيين – التي يجب تسويتها تسوية عادلة من أجل ضمان السلام الدائم. ولكن الحقيقة المسلم بها هي أن المستوطنات تمثل العقبة الرئيسية أمام السلام بسبب التدمير المادي الذي تجلبه للحل القائم على إقامة دولتين ولأن المستوطنات مرتبطة بجميع المسائل الأساسية الأخرى تقريبا وتؤثر عليها بشكل خطير، ولا سيما القدس والحدود والأمن والمياه. إن أثر المستوطنات على تلك المسائل يضر إلى حد كبير بتسويتها ويزيدها تعقيدا من خلال الإخلال بنتائج المفاوضات، نظرا لأن تلك المسائل يجري البت فيها مسبقا بشكل غير قانوني من جانب السلطة القائمة بالاحتلال في محاولة منها لفرض الأمر الواقع.

وجلي في هذه اللحظة أن المستوطنات تمثل خطرا وجوديا على الحل القائم على إقامة دولتين، على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ومبادئ مدريد، بما في ذلك مبدأ الأرض مقابل السلام، ومبادرة السلام العربية وخارطة الطريق للمجموعة الرباعية. إن بناء كل لبنة، يؤدي إلى المزيد من تجزئة الأراضي الفلسطينية، وتقويض إمكانية إقامة الدولة الفلسطينية، وتلاشى احتمال تحقيق الحل القائم على إنشاء دولتين، مما يزيد من ظهور البدائل الأخرى ويعزز مصداقيتها. وعليه، أصبح في غاية من الإلحاح أن يتخذ المجتمع الدولي الإجراءات اللازمة لوقف وتغيير اتجاه الحالة المتدهورة وإنقاذ إمكانيات السلام.

وفي هذا الصدد، فإن توافق الآراء الدولي على الحل القائم على إنشاء دولتين أقوى الآن إلى حد كبير مما كان عليه في عام ١٩٤٧، حيث لم يكن هناك في الواقع توافق في الآراء على تقسيم فلسطين في عهد الانتداب. ومع ذلك توفرت في ذلك الوقت الإرادة السياسية لاتخاذ ذلك القرار، مما دفع بنا إلى طريق الصراع والمآسي التي لم تتم تسويتها حتى اليوم.

لقد حان للمجتمع الدولي أن يستجمع عزيمته للبت في توافق الآراء بشأن الحل القائم على إنشاء دولتين وفاءً لمسؤوليته تجاه القضية الفلسطينية. ويقتضي ذلك في المرحلة

الحالية العمل على أساس توافق الآراء لرفض الاستيطان الإسرائيلي في الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، بما في ذلك القدس الشرقية.

وحان الوقت للتحلي بالإرادة السياسية لتنفيذ قرارات المجلس من أجل تحقيق سلام عادل ودائم وشامل بالطرق السلمية للصراع الإسرائيلي – الفلسطيني والصراع العربي – الإسرائيلي ككل. ولا يمكن أن نستمر في السماح لدولة واحدة – إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال – بالاستمرار في عرقلة تحقيق السلام والأمن في الشرق الأوسط. ولا يمكن السماح لها بمواصلة اضطهاد واستعمار الشعب الفلسطيني، وحرمانه من حقوقه غير القابلة للتصرف، بما في ذلك حق تقرير المصير والاستقلال في وطنه، وبأن تتحدى المجتمع الدولي بدون عواقب.

وفيما يتعلق بمشروع القرار المقدم من لبنان بالنيابة عن المشاركين في تقديمه، الذين بلغ عددهم حتى الآن ١٢٢ بلدا – ونأمل أن يحذو حذوهم كثيرون آخرون – أود أن أشكر أشقاءنا في لبنان وجميع البلدان الـ ١٢٢ التي اشتركت في تقديم مشروع القرار على جهودهم ودعمهم. إن مشروع القرار المقدم من أغلبية الدول الأعضاء يمثل جهدا جماعيا بنّاءً لمعالجة هذه المسألة الساخنة، ويرسم الطريق إلى الأمام بشكل إيجابي، وفقا للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة والموقف الدولي بهذا الشأن.

وبعد أعوام من الصمت على أنشطة الاستيطان الإسرائيلي غير القانوني، فإن مجلس الأمن، المفوض بمعالجة المسائل التي تشكل خطرا على السلم والأمن الدوليين، يقع عليه واجب معالجة المشكلة في هذه المرحلة الحرجة. ويجب إجبار إسرائيل على الوقف الكامل لحملتها الاستيطانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، وعلى البدء بإلغائه، مما سيشكل تعبيرا جادا عن نية إسرائيل بالرجوع عن الاحتلال والتحرك صوب إزالته النهائية. ولا يوجد أي مبرر إطلاقا للسماح أو لأنشطة الاستيطان قبول استمرارها، بينما نسعى إلى التفاوض على إنهاء الاحتلال. إننا نكرر التأكيد على أن الاستيطان ومفاوضات السلام، الرامية إلى إنهاء الاحتلال منذ عام ١٩٦٧، متعارضان تماما ولا يمكن أن يتعايشا جنبا إلى جنب.

إن وقف أنشطة الاستيطان الإسرائيلي أمر أساسي لتحسين الوضع في الميدان وبناء الثقة بين الجانبين وتعزيز البيئة المؤاتية لاستئناف محادثات السلام المباشرة، التي تكون نزيهة وموثوقا بها وذات مغزى، والتي يمكن تسريعها لتحقيق نتائج ناجحة. وتلك النتيجة هي تحقيق الحل القائم على إقامة دولتين، المقترن بتحقيق استقلال دولة فلسطين وعاصمتها القدس، والتي تعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل بسلام وأمن، وحل عادل ومتفق عليه لقضية اللاجئين الفلسطينيين على أساس قرار الجمعية العامة ١٩٤ (د-٣).

إن إمكانية استئناف عملية سلام ذات مصداقية تتلاشى بسرعة. ويجب ألا نسمح للجهود المبذولة دوليا وإقليميا، بما في ذلك من جانب الولايات المتحدة والأعضاء الآخرين في المجموعة الرباعية – الاتحاد الأوروبي والاتحاد الروسي والأمم المتحدة – وجامعة الدول العربية وجميع الأعضاء الآخرين المعنيين في المجتمع الدولي، وكذلك الجانب الفلسطيني بقيادة الرئيس محمود عباس، أن تذهب من دون جدوى، أو أن تستمر السلطة القائمة بالاحتلال في تجاهلها بعناد وفي تقويضها. ولذلك، نكرر دعوتنا لمجلس الأمن إلى تحمل مسؤولياته وإعادة تأكيد موقفه القوي الرافض للأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية غير القانونية. نحن نعلم أن هناك إجماعاً بين أعضاء المجلس بشأن هذه المسألة، ونحثهم على اتخاذ إجراءات تستهدف إزالة هذه العقبة الرئيسية أمام السلام والأمن في منطقتنا.

يجب إرغام إسرائيل على وقف كل الأنشطة الاستيطانية في الأراضي الفلسطينية، بما في ذلك القدس الشرقية؛ والتقيد بالتزاماتها القانونية، بما فيها ما توجبه اتفاقية جنيف الرابعة؛ والالتزام حقاً بالسعي إلى السلام. وفضلاً عن ذلك، فإننا نؤمن إيماناً قوياً بأن الوقت قد حان لكي يؤكد المجلس من جديد على دوره المشروع إزاء الجهود المبذولة لتحقيق تسوية سلمية عادلة ودائمة وشاملة للصراع الإسرائيلي – الفلسطيني.

إن الشعب الفلسطيني وقيادته ما زالا ملتزمين بالسلام. وهما مستمران في العمل الجاد لإعادة بناء وتطوير مؤسساتهما الوطنية وتعافي وتقوية مجتمعهما وهما يسعيان إلى تحقيق حقهما في تقرير المصير في دولة مستقلة. وخطة بناء الدولة التي أطلقها رئيس الوزراء سلام فياض في آب/أغسطس ٢٠٠٩ يجري تنفيذها بإصرار وتتجه إلى مرحلة التنفيذ النهائية من المرحلة الثانية – ”موعد مع الحرية“ – التي نأمل أن تكتمل بحلول آب/أغسطس ٢٠١١، وهي الفترة التي نعتقد أن جهودنا الوطنية من أجل الاستقلال ستتلاقى فيها مع الجهود الدولية في هذا الصدد.

ونحن ممتنون للدعم الدولي القوي لهذه المبادرة. كما أننا ممتنون امتناناً عميقاً للموقف المبدئي الذي اتخذته حتى الآن ١٠٧ من الدول الأعضاء – ويجلس تسعة منها على هذه الطاولة، ليس بينها فلسطين – بالاعتراف بدولة فلسطين على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧. ويتماشى هذا الجهد، بالطبع، مع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ومع الإجماع الدولي على الحل القائم على دولتين من أجل السلام.

ويثلج صدرنا ذلك الدعم والتضامن السياسي والإنساني والإنمائي المقدم إلى فلسطين من جميع أنحاء المعمورة. لذلك، وعلى الرغم من شعورنا العميق بخيبة الأمل والإحباط في الفترة الأخيرة، فإننا لم نفقد الأمل وسنواصل السعي من أجل تحقيق حقوقنا الوطنية المشروعة، رافضين السماح للسلطة القائمة بالاحتلال بأن تقرر من جانب واحد مصيرنا كشعب. وندعو جميع أعضاء المجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن، إلى تحمل مسؤوليتهم بمساعدتنا على إنهاء هذا الصراع المأساوي الذي طال أمده، حتى يبدأ في نهاية المطاف عهد السلام والأمن والتعايش للشعبين الفلسطيني والإسرائيلي ومنطقة الشرق الأوسط برمتها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر المراقب الدائم عن فلسطين على بيانه.

أود أن أذكّر جميع المتكلمين بأن تقتصر مدة بياناتهم على أربع دقائق حتى يتسنى للمجلس الانتهاء من عمله بسرعة. وأرجو أن تتفضل الوفود التي لديها بيانات طويلة بتعميم نصوصها المكتوبة والإدلاء بنسخة مختصرة عند التكلم في القاعة.

السيدة دي كارلو (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر وكيل الأمين العام باسكو على إحاطته الإعلامية التي قدمها اليوم.

ما فتئت الولايات المتحدة ملتزمة بحل الدولتين للصراع الإسرائيلي – الفلسطيني، الذي وافقت عليه الأطراف. وندعو الطرفين للعودة إلى الروح الطيبة، إلى المفاوضات المباشرة، التي تبقى الطريق الأمثل أمام الأطراف للتوصل إلى حل لكل المسائل، وإنهاء كل المطالبات وإقامة دولة فلسطين مستقلة جنباً إلى جنب مع دولة إسرائيل آمنة كجزء أساسي في سلام شامل بين إسرائيل وجميع جيرانها. وليس هناك بديل أفضل للوصول إلى اتفاق متبادل: فالمخاطر جسيمة جداً، والآلام عميقة جداً، والمشاكل معقدة جداً.

وسياسة الولايات المتحدة بشأن المستوطنات لم ولن تتغير: إننا نرى أن استمرار التوسع الاستيطاني لا يؤثر سلباً على جهود السلام وحل الدولتين فحسب، بل وعلى

مستقبل إسرائيل ذاتها أيضاً. ومصير المستوطنات القائمة مسألة يجب أن تتعامل الأطراف معها جنباً إلى جنب مع مسائل الوضع الدائم الأخرى. ولكن حكومة الولايات المتحدة، شأنها شأن كل حكوماتها لعقود خلت، لا تقبل بمشروعية النشاط الاستيطاني الإسرائيلي المستمر.

كما أن سياسة الولايات المتحدة بشأن القدس تبقى هي الأخرى بدون تغيير. فوضع القدس وكل مسائل الوضع الدائم الأخرى ينبغي أن تحل عن طريق المفاوضات بين الأطراف. والولايات المتحدة تدرك أن القدس مسألة بالغة الأهمية للإسرائيليين والفلسطينيين، مثلما هي لليهود والمسلمين والمسيحيين في جميع أنحاء العالم. ونعتقد أنه من خلال التفاوض بحسن نية، يمكن للطرفين الاتفاق على نتيجة تحقق تطلعات كل منهما بالنسبة للقدس وتضمن وضعها بالنسبة للناس في شتى أنحاء العالم.

ولذلك، فإننا نشعر ببالغ القلق إزاء بدء هدم فندق شبرد في القدس الشرقية والتقارير التي تشير إلى أن إسرائيل تخطط لبناء ١ ٣٨٠ وحدة سكنية جديدة بالقرب من غيلو. فهذه التطورات المقلقة تقوض الجهود السلمية الرامية إلى تحقيق حل الدولتين وتتناقض مع منطق الاتفاق المعقول والضروري بين الطرفين. ولطالما حثثنا الطرفين على تجنب الأعمال، بما في ذلك في القدس، التي قد تقوض الثقة أو تستبق المفاوضات.

وفي نهاية المطاف، فإن عدم التوصل إلى حل لهذا النزاع يضر بإسرائيل وبالفلسطينيين وبالولايات المتحدة وبالمجتمع الدولي. وسنواصل السعي قدماً مع الأطراف لحل المسائل الأساسية، بما فيها القدس، في سياق اتفاق سلام.

وكما قلنا دائماً، فإن مسائل الوضع الدائم لا يمكن أن تحل إلا من خلال المفاوضات بين الأطراف وليس باللجوء إلى مجلس الأمن. ولذلك، فإننا نعارض باستمرار محاولات طرح هذه المسائل في المجلس وسنستمر في ذلك لأن مثل هذا الإجراء لن يقربنا من هدف التوصل إلى تسوية نهائية تفاوضية؛ بل إنه، كما نعتقد، سيعقّد الجهود الرامية إلى تحقيق ذلك الهدف فحسب.

إننا نشعر بالانزعاج إزاء العنف في الأسابيع الأخيرة والذي شمل مدنيين. وندين الحوادث المستمرة والمتصاعدة لإطلاق الصواريخ على جنوب إسرائيل من غزة. وعلينا أن نعمل معاً لوقف حماس وغيرها من المتشددين بعنف عن شن هجمات إرهابية وجلب مزيد من البؤس لسكان غزة. ومرة أخرى، نطالب حماس بأن تطلق على الفور سراح جلعاد شاليط، الجندي الإسرائيلي الذي اختطفته حماس وتحتجزه منذ عام ٢٠٠٦. كما ندعو حكومة إسرائيل إلى إجراء تحقيقات كاملة في وفاة ثلاثة مدنيين فلسطينيين على الأقل في اشتباكات مع القوات الإسرائيلية في الضفة الغربية منذ ١ كانون الثاني/يناير.

وما زلنا نشعر بالقلق إزاء الحالة في غزة. والولايات المتحدة تعمل مع السلطة الفلسطينية وإسرائيل والشركاء الدوليين لتحسين حياة السكان العاديين هناك وزيادة تدفق ما يحتاجونه من البضائع التجارية ومواد البناء مع اتخاذ الإجراءات الملائمة لضمان عدم وقوعها في الأيدي الآثمة.

وقد سرّنا قرار إسرائيل السماح بالتصدير من غزة، مما سيعزز النمو الاقتصادي المشروع هناك. وهذه خطوة هامة وإن كانت قد تأخرت، ونتطلع إلى أن يتم تنفيذها في القريب العاجل. ونرحب كذلك بالموافقة مؤخراً على مشاريع إضافية للأمم المتحدة ومشاريع دولية لإعادة الإعمار في غزة.

والولايات المتحدة تبقى مقتنعة بأن السلام في هذه المنطقة المضطربة ضروري وممكن على السواء. وسوف نثابر. وسنحث الأطراف على التعامل مع المسائل الأساسية.

وكما قالت وزيرة الخارجية كلينتون في كلمتها في منتدى سابان في كانون الأول/ديسمبر، ففي سياق أحاديثنا الخاصة مع الأطراف، سنطرح أفكارنا ومقترحاتنا للتقريب بين وجهات النظر عند الاقتضاء. وسنعمل أيضاً مع الفلسطينيين من أجل مواصلة إرساء الأسس لدولة فلسطينية في المستقبل. والإسرائيليون يستحقون أن يتمكنوا من العيش في أمن وسلام مع جيرانهم والثقة في مستقبلهم. والفلسطينيون يستحقون الكرامة والعدالة في دولة خاصة بهم وحرية تقرير مصيرهم.

أنتقل الآن إلى لبنان. إننا نكرر بيان الأمين العام الداعم للمحكمة الدولية الخاصة بلبنان، ودعوته جميع الأطراف إلى الامتناع عن أي تدخل أو تأثير في عملها. ونرحب بإعلان المدعي العام للمحكمة مؤخرا أنه قد وجه اتهاما فيما يتعلق باغتيال رئيس الوزراء السابق رفيق الحريري و ٢٢ آخرين. وهذا يمثل خطوة هامة إلى الأمام لوضع حد لحقبة الإفلات من العقاب على الاغتيال السياسي في لبنان وتحقيق العدالة للشعب اللبناني.

ونحث على اتباع العملية الدستورية في لبنان في اختيار حكومته القادمة ونشجع جميع الأطراف على تجنب التهديدات أو الأعمال التي قد تسبب انعدام الاستقرار في لبنان أو في المنطقة. ونهيب بهذا المجلس والمجتمع الدولي أن يظلّ حازما في دعمه لسيادة لبنان واستقلاله، وأن يبقى جادا في التزامه بجميع قرارات مجلس الأمن المتعلقة بلبنان وأن يتحلى باليقظة للتصدي لأية مخاطر قد تهدد السلم والأمن الدوليين.

ونثني على الجهود التي تبذلها فرنسا وقطر والمملكة العربية السعودية وتركيا والجهات الفاعلة الرئيسية الأخرى الدولية والإقليمية التي تعمل على مواصلة الحفاظ على الهدوء في لبنان وكفالة استمرار عمل المحكمة بدون عوائق.

ونؤيد عزم الرئيس الفرنسي ساركوزي على تشكيل فريق للاتصال للمساعدة في تسوية الأزمة السياسية في لبنان. ونؤيد التوصل إلى نتيجة سياسية من شأنها أن تخفف التوتر وتتيح للحكومة اللبنانية العودة إلى ممارسة عملها لخدمة الشعب اللبناني بدون تقويض المحكمة الخاصة للبنان. فلا ينبغي للشعب اللبناني أن يختار بين العدالة والاستقرار. إن لبنان، شأنه شأن جميع الدول الأخرى، يستحق كليهما.

وأخيرا، اسمحوا لي أن أقول بضع كلمات عن الحالة في تونس، وهي هامة بالنسبة للشرق الأوسط برمته. إن الولايات المتحدة ومعها المجتمع الدولي بأسره تشهد على الكفاح البطولي والراسخ لنيل الحقوق الشاملة التي يجب علينا جميعا أن ندعمها. ولسوف نتذكر إلى وقت طويل صور الشعب التونسي الذي يسعى لإسماع صوته. ونود أن نحث جميع الأطراف على مواصلة الحفاظ على الهدوء وتجنب العنف ونطلب من الحكومة التونسية الانتقالية أن تحترم حقوق الإنسان وأن تعقد انتخابات حرة ونزيهة من شأنها أن تعكس إرادة الشعب التونسي الحقيقية وتطلعاته. وتقف الولايات المتحدة على أهبة الاستعداد لمساعدة شعب تونس والحكومة الانتقالية وهما يمضيان قدما في إجراء هذه الانتخابات.

السيد سلام (لبنان): كما تعلمون، تنص الفقرة السادسة من المادة ٤٩ من معاهدة جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين في زمن الحرب على أنه ”لا يجوز لدولة الاحتلال أن ترحّل أو تنقل جزءا من سكانها المدنيين إلى الأراضي التي تحتلها“.

وتعتبر اللجنة الدولية للصليب الأحمر في الشرح المعتمد الذي وضعته لأحكام هذه الاتفاقية، أن الغاية من وضع الفقرة المذكورة هو ”الحؤول دون تكرار أعمال بعض الدول خلال الحرب العالمية الثانية التي نقلت جزءا من شعبها إلى الأراضي التي احتلتها لأسباب سياسية وعرقية بهدف استعمارها“.

هذا شرح فيه من الوضوح ما يغني عن أي تعليق.

وجاء نظام روما الأساسي لعام ١٩٩٨ للمحكمة الجنائية الدولية في البند (ب) من الفقرة الثانية من المادة الثامنة، ليصنّف من ضمن جرائم الحرب: ”قيام دولة الاحتلال، على نحو مباشر أو غير مباشر، بنقل أجزاء من سكانها المدنيين إلى الأرض التي تحتلها“.

أما مجلس الأمن، فبعدما أعاد في قراره ٤٤٦ (١٩٧٩) التأكيد على أن اتفاقية جنيف الرابعة هذه ”تنطبق على الأراضي العربية التي تحتلها إسرائيل منذ ١٩٦٧“، اعتبر في الفقرة العاملة الأولى منه، أن ”سياسة إسرائيل وممارساتها بإقامة المستوطنات على الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة منذ ١٩٦٧، ليس لها مستند قانوني وتشكّل عقبة خطرة في وجه التوصل إلى سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط“.

نعم هذا ما أدركه هذا المجلس وقرره منذ أكثر من ٣٠ سنة! وهو أيضا ما عاد وذكّر به في قرارات عديدة منها ٤٤٧ (١٩٧٩) و ٤٥٢ (١٩٧٩) و ٤٦٥ (١٩٨٠) و ٤٧٦ (١٩٨٠) و ٤٧٨ (١٩٨٠) بشأن أعمال الاستيطان.

وكذلك فإن الجمعية العامة للأمم المتحدة، وفي العشرات من قراراتها وآخرها القرار ٦٥/١٠٤، تكرر التأكيد على أن أعمال الاستيطان في الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧ ”غير شرعية“ وتشكّل ”عائقا أمام السلام“ وتدعو إلى وقفها ”الشامل والفوري“.

ومن جهتها فإن محكمة العدل الدولية، قد جزمت في الفقرة ١٢٠ من فتواها لعام ٢٠٠٤ في مسألة ”الجدار“ بالقول:

> ”إن المحكمة تخلص إلى أن المستوطنات في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، قد أنشئت خلافا للقانون الدولي“.

وتقتضي الإشارة إلى أن ”خريطة الطريق“ التي وضعتها الرباعية الدولية وتبناها مجلس الأمن في قرارها ١٥١٥ (٢٠٠٣) تلزم إسرائيل ”بتجميد جميع الأنشطة الاستيطانية، بما في ذلك النمو الطبيعي للمستوطنات“، كما تلزمها ”على الفور بإزالة البؤر الاستيطانية التي أنشئت منذ آذار/مارس ٢٠٠١“. وأتى البيان الختامي لمؤتمر أنابوليس عام ٢٠٠٧ ليؤكد التزام الفرقاء ”استمرار تنفيذ التزاماتهم المتبادلة بموجب خريطة الطريق حتى التوصل إلى معاهدة سلام“، أي بما فيه التزام إسرائيل ”بتجميد جميع الأنشطة الاستيطانية“. وقد قام مجلس الأمن باعتماد مضمون هذا البيان الختامي في قراره ١٨٥٠ (٢٠٠٨).

وتستمر المجموعة الرباعية الدولية في بياناتها بالدعوة إلى تنفيذ بنود خريطة الطريق، بما فيها وقف الاستيطان، وآخر هذه البيانات هو الصادر بتاريخ ٢١ أيلول/سبتمبر من العام الماضي.

هذه هي إذن أحكام القانون الدولي بشأن الاستيطان. وهذه هي قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ورأي محكمة العدل الدولية ومواقف المجموعة الرباعية الدولية بشأن أعمال الاستيطان الإسرائيلية. وهذه هي نفسها الأحكام والمواقف التي ما انفكت إسرائيل تتجاهلها وتتحداها.

وواقع الأمر أن الاستيطان سياسة إسرائيلية ثابتة ومتواصلة منذ عام ١٩٦٧ حتى يومنا هذا، لا ردعتها الشرعية الدولية ولا أوقفتها مساعي السلام. وعلى سبيل المثال، فإن عدد المستوطنين اليوم بات يزيد على ٥١٧ ٠٠٠ مستوطن في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وهذا أكثر من ضعفي ما كان عليه عددهم عشية اتفاق أوسلو في عام ١٩٩٣. ومن الملفت أيضا أن عدد المستوطنين أخذ يرتفع منذ عام ١٩٩٠ بمعدل ٤,٩ في المائة سنويا، أي أكثر من ثلاثة أضعاف معدل نمو المجتمع الإسرائيلي الذي هو ١,٥ في المائة.

ومنذ امتناع الحكومة الإسرائيلية في أيلول/سبتمبر الماضي عن تجميد الاستيطان، الذي لم يكن سوى تجميد جزئي أصلا، فإن الاستيطان لم يعد إلى سابق عهده، بل تضاعف إلى حد قدر البعض أنه في الأسابيع الست الأولى وحدها التي أعقبت هذا التاريخ، تم التعويض عن كل الأنشطة التي توقفت خلال الأشهر العشرة السابقة!

ولعل آخر المستجدات مسلسل التحدي الاستيطاني إعلان إسرائيل في ١٦ من الشهر الجاري، أي منذ أيام، عن ١ ٤٠٠ وحدة سكنية جديدة.

إن سياسة الاستيطان الإسرائيلية لا تشكل تحد لإرادة المجتمع الدولي وانتهاكا لأحكام القانون الدولي فحسب، بل إن خطورتها تكمن في أنها، بقضمها الأرض الفلسطينية وتقطيع أوصالها، أخذت تقوض أساس التسوية القائمة على مبدأ الدولتين.

ومع تقديرنا لكل الجهود الدولية المبذولة من أجل تسوية الصراع العربي – الإسرائيلي، لا سيما جهود إدارة الرئيس أوباما المشكورة، فإن عدم تصدي مجلس الأمن اليوم للمخاطر الجسيمة التي يمثلها الاستيطان الإسرائيلي أمر ينال من صدقيته، أي من صدقية هذا المجلس، ويقود إلى التشكيك بفعاليته، كما يؤثر على صورته، إذ يبدو أنه يكيل بمكيالين، يواجه دولا ويتغاضى عن أخرى، وكأن هذه فوق القانون وبمنأى عن المساءلة.

من هنا، قمنا بالأمس بتقديم مشروع القرار بشأن الاستيطان الإسرائيلي رسميا وبوضعه بالحبر الأزرق أمام هذا المجلس، ونحن نعتز بهذا العدد غير المسبوق من الدول التي التزمت برعايته وعددها يتجاوز ١٢٠ دولة، ونعرب لها عن تقديرنا الكبير. ولأن هدف هذا المشروع هو أن يقوم المجلس بدوره المطلوب وأن ينتصر للحق، فإننا نأمل أن يحظى هذا المشروع بإجماع أعضاء المجلس قريبا.

كما سبق لهذا المجلس أن تكلم بصوت واحد واتخذ القرارات المفصلية ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٢٥٢ (١٩٦٨) و ٤٤٦ (١٩٧٩) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٥١٥ (٢٠٠٣) و ١٨٥٠ (٢٠٠٨)، ندعوه أيضا بالنسبة إلى الاستيطان الإسرائيلي أن يتكلم بصوت واحد ويقول كلمة واحدة: كفى.

السيد آرو (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكر وكيل الأمين العام للشؤون السياسية على إحاطته الإعلامية والمراقب الدائم عن فلسطين على بيانه.

تؤيد فرنسا البيان الذي سيدلي به رئيس بعثة الاتحاد الأوروبي.

ما زالت عملية السلام في الشرق الأوسط تمر بمأزق. ففي ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، حددت المجموعة الرباعية موعدا نهائيا مدته سنة واحدة للتوصل إلى اتفاق إطاري بشأن جميع مسائل المراحل النهائية لإنشاء دولة فلسطينية ديمقراطية ومستقلة وذات سيادة وتملك مقومات الحياة وتعيش في سلام إلى جانب إسرائيل داخل حدود آمنة ومعترف بها دوليا. ونذّكر بأهمية تنفيذ هذا الهدف، لأن الوقت يعمل، اليوم، أكثر من أي وقت مضى، ضد السلام.

وينطوي تحقيق هذا الهدف في عام ٢٠١١ على الاستئناف السريع للمفاوضات بشأن جميع مسائل الوضع النهائي، وهو السبيل الوحيد لوضع حد للصراع. إن الموعد النهائي الذي حددته المجموعة الرباعية موعد طموح، ولكن هذه الحاجة الملحة تمليها الحالة في الميدان، حيث يبدو أن صلاحية حل الدولتين تتعرض للتهديدات بصورة متزايدة كل يوم. ومن المنتظر أن تجري تحركات في الأجل القريب لإعادة تهيئة الظروف المفضية إلى الثقة اللازمة لإجراء المفاوضات، على الصعيد السياسي وعلى أرض الواقع.

إن بارامترات الحل التفاوضي معروفة جدا، ونحن لا نحتاج إلى إعادة اختراع الأساس لعملية ظلت مستمرة لحوالي ٢٠ عاما الآن. علاوة على ذلك، ذكّر الاتحاد الأوروبي علنا بتلك البارامترات في الآونة الأخيرة. وبناء عليه، ترى فرنسا أنه من الضروري، تماشيا مع ما قالته السيدة كلينتون في كلمتها في منتدى سابان، دعوة الطرفين إلى الإعراب عن مواقفهما إزاء مسائل الوضع النهائي الرئيسية. ونرحب باعتزام الولايات المتحدة تزويد الطرفين باقتراحاتها إذا كان ذلك ضروريا، ولكننا نذكّر بأن الاشتراك الوثيق من جانب سائر أعضاء المجموعة الرباعية وبعض الدول العربية في تلك الجهود سيزيد من فرص نجاحها. ويجب على المجتمع الدولي، بما في ذلك في إطار مجلس الأمن، أن يدعم فعلا تلك الجهود بجميع أشكالها وأن يمنحها الشرعية اللازمة. وبالتالي، نأمل أن يسهم الاجتماع المقبل للمجموعة الرباعية الذي سيُعقد في ٥ شباط/فبراير في إعادة تهيئة الظروف المواتية للثقة الضرورية بين الطرفين.

تؤكد فرنسا والاتحاد الأوروبي مجددا استعدادهما لتقديم إسهام كبير في اتفاق للسلام والترتيبات التي ينطوي عليها ذلك الاتفاق. وتلك هي الرسالة التي ستوصلها وزيرة الخارجية الفرنسية، السيدة ميشيل أليو - ماري إلى الأطراف، والطرفين الإقليميين الفاعلين الرئيسيين في عملية السلام، مصر والأردن، حين تزور المنطقة في الفترة من ١٩ إلى ٢٣ كانون الثاني/يناير. وما زال الدعم من دول المنطقة للعملية السياسية، على أساس مبادرة السلام العربية، يكتسي أهمية بالغة.

ينطوي هذا الهدف على الحفاظ على صلاحية الحل القائم على وجود دولتين على أرض الواقع. ونظرا لتزايد سرعة أعمال البناء، لا يمكن للمجتمع الدولي، ولا سيما هذا المجلس، أن يقلل من اهتمامه فيما يتعلق بمسألة النشاط الاستيطاني. كما ذكّر الوزراء الأوروبيون في ١٣ كانون الأول/ديسمبر، فإن النشاط الاستيطاني غير قانوني. إنه عقبة في طريق السلام، كما أنه يقوض الثقة بين الطرفين وجدوى آفاق السلام.

وترغب فرنسا في أن تشكل المبادرات في هذا المجال عنصرا بناء في الجهود المبذولة لاستئناف المناقشات بين الطرفين بشأن جميع مسائل الوضع النهائي. ولن يتم التوصل إلى حل للصراع بدون وقف النشاط الاستيطاني، بما في ذلك ما يتعلق بالنمو الطبيعي للمستوطنات القائمة.

نحن نطالب على وجه الخصوص بوقف جميع التدابير التي تؤثر على التوازن الديمغرافي في القدس، التي من المقدر لها أن تصبح عاصمة للدولتين. إن النشاط الاستيطاني في القدس الشرقية، ليس غير قانوني فحسب، ولكنه يزيد أيضا من احتمال وقوع حوادث عنف في المدينة المقدسة، مع آثار سياسية يتعين أن نخشاها. وفي الوقت الحاضر، تشعر فرنسا بالقلق من الحالة، وهي تدين هدم فندق شبرد مؤخرا من أجل بناء مستوطنة جديدة في حي الشيخ جراح الفلسطيني. وندعو الطرفين إلى تجنب جميع أشكال الاستفزاز في سياق التوتر المتزايد. ومن المرجح أن تقوض هذه الحالة على أرض الواقع، مثل النظرة السياسية الهشة على نحو متزايد، مشاريع خطة فياض، وهي المنجز الرئيسي الملموس على الطريق لتحقيق الدولة الفلسطينية منذ مؤتمر أنابوليس في عام ٢٠٠٧.

ويجب ألا يفتر دعم المجتمع الدولي للسلطة الفلسطينية وللرئيس عباس من أجل تعزيز مؤسسات الدولة الفلسطينية المستقبلية. وبغية تعزيز هذا الدعم الدولي، أعلن رئيس فرنسا استعداد بلدنا لتنظيم مؤتمر المانحين الثاني في باريس خلال فصل الربيع. وينبغي ربط هذا المؤتمر بالعملية السياسية؛ ولا يمكن بأي حال أن يكون بديلاً اقتصادياً من عملية السلام. ويتمثل التحدي أمام إسرائيل أيضاً في دعم هذا التحرك على نحو أكثر تصميماً بكثير، ولا سيما

في الضفة الغربية. ولقد حدثت تحركات على الأرض، لكنها غير كافية خاصة من حيث حرية التنقل وإمكانية الوصول.

ولا تزال الحالة في غزة مبعث قلق. فمن الضروري حصول تغيير في النهج دون المساس بالضرورات الأمنية لإسرائيل، وهو أمر ممكن. وسوف يؤكد من جديد وزيرنا للدولة الذي سيتوجه إلى غزة على استعدادنا للإسهام في ذلك.

وترحب فرنسا بالقرار الذي اتخذته الحكومة الإسرائيلية مؤخراً، ويقضي بإعطاء الإذن بتصدير عدة فئات إنتاجية من المنطقة وتطوير البنى التحتية في نقاط العبور. ويسلك هذا الإعلان الاتجاه الصحيح لأنه يعزز النمو الاقتصادي في غزة عن طريق دعم تنمية قطاعها الخاص. وينبغي أن نكفل معاً تنفيذه بسرعة واتخاذ تدابير تكميلية يمكنها أن تساعد على رفع الحصار بشكل كامل. وفي ذلك الصدد، نحن أيضاً بانتظار التنفيذ العاجل لمشاريع الأمم المتحدة في مجال البناء، وتخفيف القيود المفروضة على التنقّل من قطاع غزة وإليه. ولقد اقترح الاتحاد الأوروبي تقديم كامل المساعدة في ذلك الصدد.

ويجب ألاّ ننسى جلعاد شاليط، الأسير في قطاع غزة منذ أربع سنوات، بخلاف جميع مبادئ القانون الإنساني الدولي والمبادئ الإنسانية الأساسية. ولا تزال فرنسا على استعداد للمساعدة في إطلاق سراحه فوراً ومن دون شروط. وما فتئنا أيضاً ندعو إلى وقف جميع أعمال العنف على الفور، ولا سيما إطلاق الصواريخ في جنوب إسرائيل.

وبالنسبة إلى الأزمة السياسية التي يمر بها لبنان حالياً، تدعم فرنسا السلطات اللبنانية، وتظل ملتزمة باحترام المؤسسات والإطار المحدد في اتفاق الطائف، فضلاً عن المبادئ الديمقراطية، واستقرار لبنان واستقلاله وسيادته. ونشجع الشعب اللبناني وممثلي المؤسسات اللبنانية على إيجاد حل للأزمة الراهنة عن طريق الحوار. ونظراً للتطورات الأخيرة، وبعد إجراء مناقشات مع أصحاب المصلحة اللبنانيين والإقليميين الرئيسيين، اقترح رئيس جمهورية فرنسا إجراء مشاورات دولية لمساعدة لبنان في التغلب على الصعوبات التي يواجهها. وتنسق فرنسا، بطبيعة الحال، جهودها مع الأمين العام.

وفي ما يتعلق بالمحكمة الخاصة للبنان، قدم المدعي العام في ١٧ كانون الثاني/يناير لائحة الاتهام إلى القاضي، مطلقاً بذلك المرحلة القضائية من عمل المحكمة. وتدعم فرنسا بطبيعة الحال دعماً كاملاً عمل المحكمة الخاصة للبنان، التي أنشأها القرار ١٧٥٧ (٢٠٠٧). ونناشد جميع الأطراف، ولا سيما الأطراف في لبنان والمنطقة، أن تحترم استقلالية المحكمة، ورفض أي تلاعب سياسي، والامتناع عن عرقلة عملها. وأخيراً، ندعو في هذه البيئة غير المستقرة تماماً جميع الأطراف إلى أن تحترم القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، ونشيد بالعمل الذي تقوم به في جنوب لبنان قوة الأمم المتحدة المؤقتة في ذلك البلد.

والجانب الإقليمي لعملية السلام ضروري. ونحن نعمل على تهيئة الظروف لتجديد المفاوضات بين سورية وإسرائيل، بتعاون وثيق مع الولايات المتحدة وتركيا.

إن الشرق الأوسط منطقة تتصف بالتنوع الثقافي والإنساني والديني الكبير. ولا يمكن تحقيق السلام والاستقرار هناك من دون الحفاظ على ثقافة التسامح والاحترام وهي أساس غنى المنطقة. وتظهر الهجمات الأخيرة على الطوائف الدينية الرغبة في تأجيج الكراهية. ويجب أن نؤازر تلك البلدان التي تتعرض للهجمات بغية أن نكافح الإرهاب معاً، ونقاتل الذين يريدون تعزيز فكرة الصراع بين الحضارات. ويجب محاكمة مرتكبي هذه الأعمال الإرهابية. ويجب أن يتمكن أبناء الأقليات الدينية من العيش بأمان في بلدانهم. وتشدد فرنسا على أهمية الحماية الفعالة للأقليات، واحترام

حريتها في دينها ومعتقداتها، وتعزيز التسامح. ونحن نشجع وندعم جهود حكومات المنطقة تحقيقاً لذلك.

السيد مونغارا موسوتسي (غابون) (تكلم بالفرنسية): أود أن أبدأ بشكر وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، لين باسكو، على إحاطته الإعلامية.

تجري مناقشتنا فيما عملية السلام في الشرق الأوسط لا تزال أمام طريق مسدود. وينبغي التذكّر بأن هذا الأمر يأتي بعد رفع إسرائيل الوقف الاختياري للأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية. لذلك، يحث وفدي كلا الطرفين على استئناف الحوار المباشر، وهو شرط ضروري للتوصل إلى تسوية مقبولة ونهائية للصراع. ومثلما نؤكد على الدوام، يتمثل الهدف في إنشاء دولة فلسطينية قابلة للبقاء، تعيش جنباً إلى جنب مع إسرائيل، ضمن حدود آمنة ومعترف بها دولياً.

ونود أن نؤكد مجدداً تقديرنا للجهود الدبلوماسية التي تبذلها الولايات المتحدة الأمريكية، والمجموعة الرباعية وبلدان المنطقة بهدف إعادة بدء مفاوضات السلام المباشرة. ونحن نحثها على مواصلة بذل جهودها. وفي ذلك الصدد، نرحب بالإعلان عن الاجتماع الذي ستعقده المجموعة الرباعية في ميونيخ في الأيام القليلة المقبلة.

إن الأزمة الإسرائيلية – الفلسطينية لن تجد حلاً دائماً إلاّ إذا كانت جزءاً من عملية تسوية تفاوضية لمختلف الأزمات القائمة في المنطقة. ونحن على اقتناع بأن المشاركة الفعالة من بلدان المنطقة في محادثات السلام ضرورية على الإطلاق لتحقيق هذه الأهداف.

وبالنسبة إلى لبنان، نحث الزعماء السياسيين في ذلك البلد على اتباع الحوار وتحقيق المصالحة الوطنية بغية كفالة المشاركة الموحدة في عملية السلام الشامل في المنطقة. ويحدونا الأمل أن يجري حل الأزمة السياسية الراهنة المتصلة بعمل المحكمة الخاصة للبنان عن طريق المفاوضات.

أخيراً، نؤكد من جديد دعمنا لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وولايتها. ونحث الإسرائيليين واللبنانيين على التعاون معها بغية كفالة التنفيذ الكامل للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦).

السيد أوسوريو (كولومبيا) (تكلم بالإسبانية): في البداية، أود أن أتقدم بالشكر إلى السيد لين باسكو، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، على تقريره عن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين. وأود أن أشير إلى أن الحوادث التي أبلغ بأنها وقعت مؤخراً في المنطقة، تبعث على القلق البالغ. وأود أيضاً أن أشكر السفير رياض منصور على بيانه للمجلس.

نجتمع في المجلس اليوم للنظر في الحالة في الشرق الأوسط، ولا سيما مسألة المستوطنات في الأراضي الفلسطينية. فهي بدون شك مسألة هامة يجب حلها في سياق تسوية تفاوضية لصراع قديم العهد. ونعتقد أن المستوطنات تنتهك القانون الدولي والاتفاقات التي تتضمنها خارطة الطريق، فضلاً عن المفاوضات التي تجريها المجموعة الرباعية.

إن مسألة الشرق الأوسط تشغل من الناحية التاريخية مكاناً دائماً في السياسة الخارجية لكولومبيا، وهي تتضمن رؤية قيام دولة هناك. وحتى قبل قرار الجمعية العامة الذي وافق على تقسيم فلسطين عام ١٩٤٧، أشارت كولومبيا إلى أهمية كفالة وجود صلاحية حقيقية للعملية التي ينبغي أن تكون مستقرة ودائمة. ففي عام ١٩٤٧، قال الرئيس الكولومبي السابق ألفونسو لوبيز، وكان أول ممثل دائم لنا في الأمم المتحدة، إن ”تقسيم فلسطين من دون إيجاد بديل حقيقي للفلسطينيين سيكون خطأ فظيعاً“.لقد أثبت التاريخ أن مواطننا الشهير كان على حق. إذن لقد كان صحيحاً

في الماضي كما هو صحيح الآن أنه يجب إيجاد تسوية لتشكل أساساً أفضل للتفاهم والتوصل إلى حل شامل للحالة غير المستقرة في المنطقة.

واتساقا مع هذا الاقتناع، امتنعت كولومبيا عن التصويت على القرار، على الرغم من إيماننا بأن من الإنصاف توفير وطن قومي لليهود وللفلسطينيين على السواء. ومع ذلك، لم تكن لدينا أبداً أية شكوك حول المسألة الأساسية. ومنذ ذلك الحين، وخلال العقود التالية، ظل موقف كولومبيا واضحاً: إسرائيل دولة لها الحق في العيش في سلام داخل حدود آمنة، مثلما للفلسطينيين الحق في إقامة دولة خاصة بهم حيث يمكنهم العيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل في سلام والعمل من أجل الرخاء المشترك.

وكلما شاركنا في مجلس الأمن، كنا نصوت مؤيدين القرارات التي تسعى إلى إقامة سلام دائم في المنطقة. علاوة على ذلك بادرنا، في عدد من المناسبات، بتقديم اقتراحات لأجل هذه الغاية في إطار هيئات الأمم المتحدة المختلفة. ونحن نعتقد أن شعبين من الشعوب القديمة أسهما كثيرا في العلوم والفنون والاقتصاد العالمي من حقهما ومن واجبهما أن يعيشا في سلام. لقد أسهم المهاجرون اليهود والفلسطينيون على السواء في ازدهار بلدنا بل وفي تحديد هويته. ونحن ننظر باهتمام وبرضا إلى أي نهج يهدف إلى تحقيق السلام الدائم في المنطقة وتوطيده.

وتؤمن كولومبيا بأن تسوية الصراعات بالوسائل السلمية، والالتزام بعدم استخدام القوة في العلاقات الدولية، وحق الشعوب في تقرير مصيرها، مبادئ أساسيةً، شأنها شأن حقوق الإنسان واحترام كرامة الجميع بدون استثناء.

لم يعد بإمكان الإسرائيليين والفلسطينيين أن يظلوا في حالة من المجابهة وعدم الثقة. ونحث بشدة كلا الطرفين على مواصلة المفاوضات على أساس الاحترام المتبادل والاعتراف بهوية كلا الشعبين وحقوقهما.

وتقدر كولومبيا تقديراً كبيرا السلام الذي يقوم على أساس متين وواقعي، ونقدم دعمنا الثابت لكل نهج يرمي إلى تعزيز الحلول المستدامة والمتوازنة في الشرق الأوسط.

السيد تشوركين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نشكر وكيل الأمين العام باسكو على إحاطته الإعلامية بشأن تطورات الحالة في الشرق الأوسط.

لا تزال الحالة في المنطقة يسودها التوتر، وما يقلقنا بشكل خاص عدم إحراز تقدم نحو استئناف الحوار الفلسطيني والإسرائيلي المباشر. لقد ركزت الزيارة التي قام بها الرئيس الروسي، ديمتري ميدفيديف، إلى الشرق الأوسط، في المقام الأول، على إيجاد سبل لاستئناف عملية السلام في المنطقة. وخلال زيارته، أوضح الرئيس الروسي وجهة نظرنا في كيفية تحقيق سلام دائم في المنطقة. أولا، يجب على الجانبين أن يمتنعا عن اتخاذ خطوات أحادية الجانب يمكن أن تحدد مسبقا نتيجة التسوية، وأن يحترما التزاماتهما الدولية، وأن يبديا الإرادة السياسية والاستعداد لاتخاذ تدابير لبناء الثقة، وأن يشجعا الحوار المستدام الذي من شأنه أن يسهل التوصل إلى تسوية فعالة لجميع قضايا الوضع النهائي.

وينبغي لإسرائيل أن تجمد أنشطتها الاستيطانية في الضفة الغربية والقدس الشرقية التي تنتهك القانون الدولي. وينبغي أن تفي بمتطلبات قرارات مجلس الأمن ذات الصلة وقرارات المجموعة الرباعية للوسطاء الدوليين. إن القيام بأعمال مثل هدم فندق شبرد الفلسطيني من أجل بناء المزيد من الوحدات الاستيطانية لن يؤدي إلا إلى زيادة تعقيد الحالة. ونحن على ثقة بأن القيادة الإسرائيلية سوف تستجيب في النهاية للمطالب التي لا تتزعزع من جانب المجتمع الدولي. وفي

الوقت نفسه، يجب أن تكْفَل المصالح الأمنية المشروعة لإسرائيل وأن تتوقف الهجمات الصاروخية على الأراضي الإسرائيلية.

ويحظي هدف استعادة الوحدة بين الفصائل الفلسطينية تحت مظلة منظمة التحرير الفلسطينية بنفس القدر من الأهمية. وستظل روسيا تعمل بهمة على تيسير هذا الأمر من خلال دعم جهود الوساطة ذات الصلة، لا سيما جهود الوساطة المصرية.

وجنبا إلى جنب مع هذه الجهود، هناك حاجة إلى مزيد من التدابير لرفع الحصار المفروض على قطاع غزة من أجل تحسين الأحوال الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية هناك. ومن بين الجهود اللازمة لضمان إحراز تقدم في التسوية الفلسطينية الإسرائيلية التركيز على القواعد القانونية الدولية المعترف بها عموما، بما في ذلك قرارات مجلس الأمن، وقرارات المجموعة الرباعية ومبادرة السلام العربية.

وينبغي للاجتماع الوزاري المقبل للمجموعة الرباعية، المقرر عقده بمبادرة من روسيا في ٥ شباط/فبراير في ميونيخ، أن يحدد الخطوات العملية لاستئنافٍ سريع لعملية التفاوض الفلسطينية الإسرائيلية. والهدف النهائي من هذه العملية هو تنفيذ الحل القائم على وجود دولتين، فلسطين وإسرائيل، تتعايشان في سلام وأمن داخل حدود معترف بها دوليا.

وتؤيد روسيا باستمرار حق الفلسطينيين في إقامة دولتهم المستقلة والمتصلة الأراضي والقابلة للحياة، وعاصمتها القدس الشرقية. وسوف يستفيد الجميع من ذلك – الفلسطينيون والإسرائيليون ومنطقة الشرق الأوسط بأسرها.

وقد أكد الرئيس ميدفيديف في كلمته في مؤتمر صحفي مشترك مع الرئيس الفلسطيني محمود عباس في الخليل أن المبادرة الروسية لعقد مؤتمر دولي بشأن الشرق الأوسط في موسكو لا تزال مطروحة. وليس الهدف مجرد الالتقاء، بل إحراز تقدم ملموس نحو بلوغ تسوية شاملة في الشرق الأوسط. وفي حال استطعنا تحريك عملية التفاوض إلى الأمام، بما في ذلك خلال المشاورات مع المجموعة الرباعية، فإن آفاق مؤتمر موسكو تصبح أكثر وضوحا.

ويساورنا القلق الشديد بسبب الأحداث الأخيرة في لبنان فيما يتعلق باستقالة الحكومة. وأهم شيء الآن أن تظل الحالة في الإطار الدستوري. ولتحقيق هذه الغاية، يجب على الأطراف اللبنانية أن تتحلى بالهدوء وضبط النفس وأن تتجنب القيام بخطوات من شأنها أن تفاقم الحالة وتلحق الضرر باللبنانيين وبالمنطقة قاطبة. وعلى الرغم من الخلافات السياسية القائمة، فإن البحث عن حلول مبنية على الحوار للمسائل الخلافية المدرجة في جدول الأعمال الوطني يصب في مصلحة جميع اللبنانيين ويجب المحافظة عليه.

لقد انتقل عمل المحكمة الخاصة إلى مرحلة جديدة. ونحن على ثقة بأن قرار المحكمة سيتم النظر فيه بعناية فائقة وسيكون مستنداً إلى الأدلة. وليس من شأن هذا أن يحدد بصورة مباشرة انتصار العدالة ومحاكمة الجناة محاكمة عادلة فحسب، بل سيؤدي إل المحافظة على السلم والاستقرار في البلد وفي المنطقة بأسرها.

السيد وانغ من (الصين) (تكلم بالصينية): أود أن أشكر وكيل الأمين العام باسكو على إحاطته الإعلامية. لقد استمعت بعناية أيضا إلى البيان الذي أدلى به المراقب الدائم عن فلسطين.

لا تزال الحالة الراهنة في الشرق الأوسط معقدة وهشة وتشكل مصدراً للقلق. وينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل الضغط من أجل التوصل إلى تسوية سياسية لقضية فلسطين. وهذا لا يتماشى فحسب مع التوقعات العامة لشعوب المنطقة، بما في ذلك الفلسطينيون والإسرائيليون، وتوقعات المجتمع الدولي، بل يتصل أيضا اتصالاً مباشراً بالسلام والأمن الدائمين في الشرق الأوسط.

ورأي الصين الثابت هو أن تقوم فلسطين وإسرائيل بتسوية خلافاتهما، على أساس قرارات مجلس الأمن ومبدأ الأرض مقابل السلام ومبادرة السلام العربية وخارطة الطريق للسلام في الشرق الأوسط، عن طريق الحوار والمفاوضات التي من شأنها أن تفضي إلى إقامة دولة فلسطينية مستقلة حتى يتسنى لفلسطين وإسرائيل أن تتعايشا في سلام.

وفي الوقت الحاضر، تمثل مسألة المستوطنات أكبر عقبة أمام استئناف المحادثات المباشرة. وتحث الصين إسرائيل على الكف فوراً وبشكل كامل عن الأنشطة الاستيطانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها الضفة الغربية والقدس الشرقية. وتأمل الصين أن تعتمد إسرائيل نهجا جادا ومسؤولا وأن تقوم بتهيئة الظروف اللازمة لبناء الثقة المتبادلة واستئناف محادثات السلام.

وتؤيد الصين وتدعم كل جهود السلام الدولية الرامية إلى تسوية الخلافات الفلسطينية والإسرائيلية واستئناف الحوار والتفاوض. ونأمل أن يبذل الفلسطينيون والإسرائيليون جهودا مشتركة لاستئناف مبكر للمحادثات وتحقيق نتائج جوهرية.

لا تزال الحالة الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، ولا سيما في قطاع غزة، قاسية وخطيرا. وليس ذلك بالشيء الجيد لتحقيق الاستقرار الإقليمي، كما أنه لا يؤدي إلى تهيئة الظروف المناسبة لإجراء محادثات السلام بين فلسطين وإسرائيل. ونأمل أن تقوم الأطراف المعنية بتنفيذ قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بفعالية ورفع الحظر المفروض على قطاع غزة بسرعة وبالكامل وعودة الظروف الطبيعية والمحترمة إلى سكان غزة من أجل البقاء والتنمية. ويواصل المجتمع الدولي تقديم المزيد من المساعدة والدعم للشعب الفلسطيني. والصين على أهبة الاستعداد لأن تتكاتف مع الأطراف المختلفة وأن تواصل الاضطلاع بدور بنّاء من أجل التحقيق المبكر للسلام الشامل والعادل والدائم في الشرق الأوسط.

السير مارك ليال غرانت (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر السيد باسكو على إحاطته الإعلامية الشاملة وممثل فلسطين على بيانه.

يصادف عام ٢٠١١ مرور عشرين عاما على إطلاق مؤتمر مدريد بإطلاق عملية السلام في الشرق الأوسط. وينبغي أن يتمثل هدف المجتمع الدولي في ضمان أن تكون هذه السنة هي الأخيرة في هذه العملية وبداية التوصل إلى اتفاق دائم بين الأطراف. وتعد حالة الجمود الراهنة مدمرة بشكل عميق. وكلما طالت حالة الجمود وزادت إنشاء حقائق على الأرض، كلما تضاءلت آفاق تحقيق السلام. وينبغي ألا يغفل أي شخص عن مدى إلحاح وخطورة هذه الحالة.

ولذلك من المهم أن تتوصل الأطراف إلى سبيل للبدء في المفاوضات، التي تمثل أفضل سبيل لإقامة دولة فلسطينية ذات سيادة تتوفر لها أسباب البقاء والتواصل الجغرافي، وتعيش جنبا إلى جنب في سلام وأمن مع إسرائيل السالمة والآمنة ومع جيرانها الآخرين في المنطقة. ويجب أن يواصل المجتمع الدولي التأكيد لكلا الطرفين على أهمية هذا الأمر.

ومن أجل أن تحظى المفاوضات المتجددة بفرصة النجاح، ينبغي أن يكون الطرفان واضحين بشأن البارامترات التي يعملان في إطارها، ألا وهي الحل القائم على وجود دولتين، على أساس حدود عام ١٩٦٧، مع تعيين القدس عاصمة للدولتين في المستقبل، والتسوية العادلة لمشكلة اللاجئين.

وإذا أردنا أن نتجاوز المأزق الراهن، من المهم أيضا أن يمتنع الطرفان عن اتخاذ إجراءات انفرادية تجعل السلام أمرا يصعب تحقيقه.

إن هدم فندق شبرد في القدس الشرقية والخطط التي تهدف إلى توسيع مستوطنة غيلو الإسرائيلية بتشييد ١ ٣٨٠ وحدة إضافية، يعد بالتحديد نوعا من الإجراءات التي يجب تجنبها. وقد كانت المملكة المتحدة واضحة دائما في أن المستوطنات غير قانونية وتشكل عقبة أمام تحقيق السلام. إن المضي قدما في الأنشطة الاستيطانية يمثل خطوة غير مجدية بشكل كبير. وباتباع مثل هذه الإجراءات ليس من المدهش أن يطلب إلى هذا المجلس النظر في اتخاذ قرار يدين الأنشطة الاستيطانية.

وينطوي على تهيئة مناخ يؤدي إلى تحقيق السلام مسؤوليات تقع على عاتق كلا الجانبين. ويجب الوفاء بالشواغل الأمنية الإسرائيلية المشروعة. وينبغي ألا يعيش الإسرائيليون تحت التهديد المستمر للهجمات الصاروخية وأعمال العنف العشوائية. ونشعر بالقلق المتزايد من الحوادث الأخيرة في قطاع غزة. وندين بقوة استمرار إطلاق الصواريخ بواسطة المقاتلين في غزة، الذين يستهدفون آلاف المواطنين الإسرائيليين ويعرضونهم للخطر بهدف إثارة ردود أفعال وزيادة تأخير عملية السلام.

ولا نزال نشعر بالقلق من الحالة السائدة داخل غزة. وهناك بعض أوجه التقدم المشجعة وهي: المعني من قائمة السلع المسموح بها إلى قائمة السلع المحظورة وحدوث زيادة في حجم الواردات. ولكن من الضروري إجراء المزيد من التغييرات الأساسية من أجل تحقيق مستويات ما قبل عام ٢٠٠٧ من الواردات والصادرات، ومن المطلوب بذل جهود أكبر لتحسين التعاون مع الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية.

ونرحب بالتدابير الإسرائيلية الأخيرة لتيسير الصادرات من غزة، ولكن من الضروري تنفيذها فورا. ويعني ذلك اتخاذ إجراءات على الأرض. والمملكة المتحدة على استعداد لتقديم المساعدة. ونقوم بالتنسيق بشكل وثيق مع مكتب البارونة أشتون فيما يتعلق بمجموعة الاقتراحات التي قدمتها من أجل غزة وهي: توسيع البنية الأساسية في كيريم شالوم، وتوفير معدات أمنية لتيسير الصادرات وتوسيع دور بعثة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي في الأراضي المحتلة لتوفير التدريب في إدارة الحدود والمعابر للسلطة الفلسطينية.

ويجب أن يتم الحكم على التقدم المحرز بالتأثير الذي يخلفه على الأرض بدلا من مجرد تعديد المدخلات، من قبيل أعداد الشاحنات. ويظل الاعتماد على المعونة ومعدلات البطالة مرتفعا، كما لا يزال بناء المدارس متوقفا. ونحث إسرائيل على معالجة تلك القضايا بشكل عملي. وسيستمر اعتماد غزة على المعونة إلى أن يتعافى الاقتصاد، الذي يعد السبب في الأهمية الكبيرة لإحراز التقدم في مجال الصادرات ولتحسين سبل الوصول إلى الأرض وإلى مناطق صيد الأسماك. إن أكثر السبل ضمانا لحماية أمن إسرائيل يتمثل في تمكين رابطة الأعمال التجارية في غزة.

وبالانتقال إلى لبنان بإيجاز، قد يترتب على الحوادث التي جرت في الأسبوع الماضي آثار خطيرة بالنسبة للبنان ولاستقرار المنطقة. وندعو جميع الأطراف إلى العمل معا من أجل الحل السلمي للأزمة التي سببها القرار الذي اتخذته المعارضة بالانسحاب من الحكومة. وندين المحاولات المستمرة لتقويض المحكمة الخاصة للبنان، التي يجب أن يسمح لها بالاضطلاع بعملها دون عوائق أو عقبات. ومن الضروري تحقيق العدالة، كما يجب وضع حد للإفلات من العقاب على جرائم الاغتيالات السياسية في لبنان.

وخلال الأشهر القادمة، سنشارك بقوة الولايات المتحدة، وأطراف النزاع، وشركاءنا في الاتحاد الأوروبي وفي الأمم المتحدة من أجل التوصل إلى طريقة لإعادة البدء في إجراء مفاوضات ذات مغزى لتحقيق الحل على وجود دولتين.

السيد فيتيغ (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر وكيل الأمين العام، لين باسكو، على إحاطته الإعلامية الشاملة والمراقب الدائم عن فلسطين على بيانه.

تؤيد ألمانيا البيان الذي سيدلي به لاحقا وفد الاتحاد الأوروبي بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

تعاني شعوب الشرق الأوسط لفترة طويلة من النزاعات والمجابهات. وهي تتوق إلى تحقيق السلام والحرية والحياة الكريمة. ونعرب عن اقتناعنا الدائم بأن الحكم الرشيد، وسيادة القانون، والتسامح الديني، بما في ذلك حماية الأقليات الدينية، تعد من الدعائم الأساسية التي يقوم عليها الاستقرار والازدهار الدائمين.

لقد آن الأوان أخيرا لإحراز تقدم هام نحو التوصل إلى حل سلمي للنزاع الإسرائيلي – الفلسطيني. ومن الضروري التوصل إلى حل عادل ودائم وشامل إذا أردنا أن نمنع استمرار النزاعات التي تحجب عن الأنظار إزهاق أرواح الملايين من الناس وأن نمنعها من أن تكون عاملا حفازا للتطرف والعنف. إن استمرار حالة الجمود الراهنة ليس من الخيارات المتاحة.

إن الهدف واضح: نريد أن نرى دولة إسرائيل ودولة فلسطين ذات السيادة والمستقلة والديمقراطية والمتواصلة جغرافيا وتتوفر لها أسباب البقاء تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن. ويشاطرنا ذلك الهدف بشكل عملي المجتمع الدولي بأسره. وقد تم تأييد هذا الهدف مرارا وتكرارا بواسطة الأطراف نفسها. ولا نزال مقتنعين بأنه لا يوجد بديل قابل للبقاء للحل القائم على وجود دولتين.

كما يوجد توافق دولي واسع في الآراء على البارامترات الرئيسية لهذا الحل، ألا وهي: الحدود القائمة على أساس خطوط عام ١٩٦٧، مع تبادل للأراضي متفق عليه؛ والقدس بوصفها عاصمة للدولتين في المستقبل؛ وحل متفق عليه وعادل ونزيه وواقعي لمسألة اللاجئين؛ والترتيبات التي تضمن الأمن، الجماعي والفردي على السواء، لإسرائيل وللشعب الفلسطيني.

ومن الضروري على وجه الاستعجال إحراز التقدم تجاه تحقيق ذلك الهدف. وأود أن أقدم أربع نقاط نعتبرها أساسية لإحراز التقدم.

أولا، لا يمكن تحقيق السلام المستدام إلا عن طريق المفاوضات. ونحث كلا الطرفين على العودة إلى المفاوضات المباشرة والمشاركة بشكل كبير في قضايا الوضع النهائي. ويجب إجراء هذه المفاوضات بهدف تحقيق اتفاق إطاري خلال فترة الاثني عشر شهرا التي حددتها المجموعة الرباعية للشرق الأوسط.

ثانيا، يجب على الجانبين العمل بجد على تهيئة مناخ يفضي إلى إحراز التقدم. ويشمل ذلك الامتثال للقانون الدولي والالتزامات السابقة، ولا سيما بنود خارطة الطريق. وكما أوضح الاتحاد الأوروبي باستمرار وبصورة متكررة، فإن استمرار النشاط الاستيطاني في الأرض الفلسطينية المحتلة غير قانوني بموجب القانون الدولي ويشكل عقبة أمام السلام. ويجب أن يتوقف. وفي الوقت ذاته، يجب على الجانب الفلسطيني الامتناع عن التحريض والعنف.

ثالثا، يتعين الاستمرار في بناء الدولة الفلسطينية. والسلام المستدام سيتعين أن يرتكز إلى دعامتين: التوصل إلى تسوية تفاوضية وبناء مؤسسات قادرة على البقاء للدولة الفلسطينية المستقبلية. ونحن نهنئ السلطة الوطنية الفلسطينية على التقدم المحرز حتى الآن في بناء المؤسسات، بما في ذلك تنفيذ خطة فياض.

النقطة الرابعة تتعلق بغزة. إذا كنا نريد الحيلولة دون زيادة عزلة وتطرف السكان في غزة، فإن سياسة الإغلاق يجب أن تنتهي. والقرارات التي اتخذتها حكومة إسرائيل

مؤخرا بتسهيل الوصول إلى غزة وخروج الصادرات منها هي خطوات في الاتجاه الصحيح. وتلك القرارات ينبغي أن تنفذ بالكامل. وينبغي أن تعود تدفقات الواردات والصادرات إلى مستويات ما قبل عام ٢٠٠٧. ومن الضروري اتخاذ تدابير تكميلية للسماح بتحقيق الانتعاش الاقتصادي في غزة، مع الاستجابة للشواغل الأمنية المشروعة لإسرائيل. وفي هذا الصدد، ندعو إلى تنفيذ القرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩) تنفيذا كاملا.

ولا نزال نشعر بقلق بالغ إزاء مصير الجندي الإسرائيلي جلعاد شاليط الذي طال بقاؤه في الأسر أكثر من اللازم. ويجب إطلاق سراحه بدون مزيد من التأخير.

وتشيد ألمانيا بالجهود الدؤوبة لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) وبخدماتها القيمة، وستستمر في دعم الأونروا هذا العام بالمساهمة بمبلغ إضافي قدره ٨ ملايين دولار.

وأخيرا، فإن الدعم القوي من قبل المجتمع الدولي أمر حاسم لإحراز التقدم في عملية السلام. ونحن بحاجة إلى قيام المجموعة الرباعية للشرق الأوسط بدور أنشط. ونرحب باجتماع الأعضاء الأساسيين في المجموعة الرباعية المقرر عقده في ميونيخ في ٥ شباط/فبراير، ونتوقع إشارة سياسية قوية في هذا الصدد. والدعم الفعال من قبل الدول العربية أمر ضروري لتهيئة مناخ يفضي إلى إحراز التقدم. ويتعين علينا إرسال رسالة واضحة لا لبس فيها مفادها أننا نتمسك برؤيتنا المشتركة لدولتين تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن. ويتعين علينا أن نكون واضحين بشأن معايير هذا الحل واستعدادنا لدعم تنفيذه، على النحو المطلوب.

والمجتمع الدولي مستعد للاستثمار بشكل كبير في التوصل إلى تسوية سلمية وللمساعدة في تمهيد سبيل المضي قدما، ولكن الطرفين وحدهما يمكنهما تقديم التنازلات الحاسمة ووضع الأسس لمستقبل أفضل. ويتعين عليهما اتخاذ الخطوات الحاسمة وتقديم التزامات لا لبس فيها.

بخصوص لبنان، ندعو جميع الأطراف إلى التقيد بالتزاماتها بموجب القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وأود أن أشير إلى أن قرار إنشاء محكمة خاصة قد اتخذ بناء على طلب من لبنان وعلى أساس مفاوضات جرت بين لبنان والأمم المتحدة. وقد أنشئت المحكمة من أجل تحقيق الاستقرار في البلد ووضع حد للإفلات من العقاب بمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الهجوم الذي وقع في ١٤ شباط/فبراير ٢٠٠٥. وأسباب إنشاء المحكمة الخاصة لا تزال سارية. وألمانيا تدعو جميع الأطراف إلى دعم العمل الهام للمحكمة واحترام استقلاليتها والامتناع عن التدخل السياسي والإكراه. والاختتام الناجح لعمل المحكمة الخاصة أمر ضروري للاستقرار طويل الأجل في لبنان. وستواصل ألمانيا دعم المحكمة.

والجهود الإقليمية الرامية إلى تحقيق استقرار الحالة هي موضع ترحيب كبير. وفي الوقت نفسه، لا يمكننا أن نتهاون عندما يتعلق الأمر بالعدالة.

السيد سانغكو (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): يشكر وفد بلدي السيد باسكو على الإحاطة الإعلامية التي قدمها للمجلس. ونود أن نعرب عن تأييدنا للبيان الذي سيدلي به لاحقا ممثل مصر نيابة عن حركة عدم الانحياز. كما نشكر المراقب الدائم لفلسطين لدى الأمم المتحدة على بيانه الشامل.

إن عملية السلام في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين، مدرجة في جدول أعمال المجلس منذ أكثر من ٦٠ عاما بدون حل. وربما يتعين علينا أن نسأل أنفسنا بشكل جماعي السؤال التالي: هل ثمة شيء يمكننا أو ينبغي لنا عمله بشكل مختلف بما قد يؤدي إلى تحقيق النتيجة المنشودة؟

ونحن نطرح ذلك السؤال في ضوء تحديدنا للمشاكل بوضوح مرارا وتكرارا، ولكن يبدو أننا لا نمضي قدما فيما يتعلق بالتصدي لها. وبينما نواصل الاجتماع بهذه الطريقة لمناقشة المسألة في كل شهر، بدون إحراز أي تقدم ملموس، فإن شعبي فلسطين وإسرائيل لم يقتربا من العيش في سلام كجارين مقارنة بما كان عليه حالهما قبل ٦٠ عاما.

ووفد بلدي يرى أن مجلس الأمن ينبغي أن يجدد التزامه بالمبادئ الأساسية التالية. إن مجلس الأمن منوط به بموجب الميثاق معالجة جميع المسائل المتعلقة بالسلم والأمن الدوليين، بدون استثناء؛ وفي ضوء تلك المسؤولية، لا يمكن للمجلس تفويض مسؤوليته عن معالجة الحالة في الشرق الأوسط، ولا سيما قضية فلسطين، أو الاستعانة بمصادر خارجية للقيام بها.

وقبل بضعة أشهر، كنا نأمل أن تسفر المحادثات المباشرة حول مسائل الوضع النهائي بين قادة إسرائيل وفلسطين عن نتائج إيجابية. غير أن تعنت إسرائيل بخصوص وقف بناء المستوطنات في الأراضي المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، أحبط تلك الخطوة مرة أخرى. واستمرار بناء المستوطنات، الذي يمثل تجميده شرطا للفلسطينيين للعودة إلى طاولة المفاوضات، يبدو أنه نكسة كبيرة لمحادثات السلام. وكما هو موثق في العديد من النصوص القانونية الدولية، بما في ذلك المادة ٤٩ من اتفاقية جنيف الرابعة التي تحظر على السلطة القائمة بالاحتلال نقل سكانها المدنيين إلى الأراضي التي تحتلها، فإن بناء تلك المستوطنات غير قانوني. وفي هذا الصدد، ندعو إسرائيل إلى التصرف بحسن نية وإعادة فرض وقف اختياري على بناء المستوطنات لإظهار حسن النية والثقة في المفاوضات.

لقد مضى أكثر من ١٦ عاما على التوقيع على اتفاقات أوسلو التي تمثل بداية المفاوضات الرسمية بين الفلسطينيين والإسرائيليين. وبدلا من حل المسألة، أو على الأقل تحسين الحالة، فقد ازدادت الأمور سوءا. فقد جرى تشريد المزيد من الفلسطينيين؛ وزادت القيود المفروضة على التنقل والوصول؛ وتم بناء عدد كبير آخر من المستوطنات غير الشرعية.

بيد أن استمرار بناء المستوطنات يغير، على نحو ينذر بالشر، الطبيعة الجغرافية لفلسطين وقد يجعل من المستحيل التوصل إلى حل الدولتين، تماشيا مع دعوة الأغلبية الساحقة إلى إقامة دولة فلسطينية ذات سيادة ومستقلة وديمقراطية وقابلة للحياة ومتواصلة جغرافيا، تتعايش سلميا جنبا إلى جنب مع دولة إسرائيل على أساس حدود عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية. وإقامة دولة فلسطينية قابلة للحياة تتمتع بالحقوق والمسؤوليات المتأصلة للدول، في إطار بيئة سلمية، أمر في مصلحة إسرائيل لأن أمنها لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال السلام.

وجنوب أفريقيا تدعو الطرفين إلى العودة لطاولة المفاوضات، لأنهما يعرفان أفضل من غيرهما المسائل الحاسمة التي لا تزال تفرق بينهما. وإلى جانب مسائل أخرى، فإن تلك المسائل تتعلق بالحدود والمستوطنات والمياه والقدس والأمن واللاجئين. ولا يمكن للمجتمع الدولي أن يساعد الطرفين إلا عندما يعقدان العزم على الالتزام وإظهار الإرادة السياسية في إيجاد حل دائم. وبالتأكيد، فإن فرض حل لن يكون مجديا.

ما زال الحصار المفروض على غزة يحبط حياة سكان ذلك الإقليم ويسهم بشكل مباشر في زيادة البطالة والفقر، وبالتالي يؤثر سلبا على سبل عيش الناس. كما يؤدي الحصار إلى التأخير في تقديم المساعدة الإنسانية، حيث أن دخول الهيئات الإنسانية، مثل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) وبرنامج

الأمم المتحدة الإنمائي، لغزة مقيد. ولذلك، ندعو إسرائيل إلى إنهاء الحصار المفروض على غزة، وهو حصار غير قانوني وفقا للقانون الإنساني الدولي، بما في ذلك المادة ٢٣ من اتفاقية جنيف الرابعة وقرارات مجلس الأمن التي لا تعد ولا تحصى.

وعلى الرغم من التحديات الكثيرة التي تواجه الأونروا وغيرها من هيئات الأمم المتحدة في فلسطين، فإن المنظمة لا تزال تضطلع بدور حيوي في تعزيز سبل عيش اللاجئين الفلسطينيين والشعب الفلسطيني. وتستمر جنوب أفريقيا في دعم الوكالة، بما في ذلك في هذا العام. وعلاوة على ذلك، وبالشراكة مع الآلية الثلاثية للهند – البرازيل – جنوب أفريقيا، تواصل جنوب أفريقيا دعم فلسطين، بما في ذلك بتقديم الدعم للمشاريع في غزة.

كما أن جنوب أفريقيا تدين استمرار قصف غزة من جانب القوات الإسرائيلية، وتهيب في الوقت ذاته بسكان غزة الامتناع عن الإطلاق العشوائي للصواريخ على إسرائيل. ومؤخرا، سلم الأمين العام بأن ”الحالة في الشرق الأوسط تتسم بالتوتر، ومن المرجح أن تظل كذلك ما لم يتم التوصل إلى تسوية شاملة تغطي جميع جوانب مشكلة الشرق الأوسط“ (S/2010/607، الفقرة ١٣).

وفي ضوء تلك الملاحظة، ندعو المجلس وأصحاب المصلحة الآخرين إلى المسارعة في الجهود لإيجاد حل كلي لأزمة الشرق الأوسط، بما في ذلك على المسارين اللبناني والسوري.

وفي الختام، لقد أحاط وفد بلدي علما بإعلان الاعتراف بدولة فلسطين من جانب المزيد من أعضاء الأمم المتحدة. إننا لا يمكن أن نتجنب حقيقة الدولة الفلسطينية المستقلة. ومسؤوليتنا هي كفالة أن تكون قابلة للحياة ومتصلة الأراضي ومستدامة، وبمقدورها العيش بسلام مع جارتها، دولة إسرائيل.

السيدة أوغوو (نيجيريا) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشارك الآخرين في التقدم بالشكر لوكيل الأمين العام لين باسكو على إحاطته الإعلامية، وإلى المراقب الدائم على بيانه.

ومنذ أمد طال أكثر مما ينبغي، ظلت الحالة في الشرق الأوسط مصدر قلق بالغ للمجتمع الدولي. وتجري مناقشة اليوم على خلفية الطريق المسدود الذي وصلت إليه المفاوضات المباشرة، وتفاقم الحالة الأمنية في المنطقة، كما أبلغنا السيد باسكو صباح اليوم. ومع ذلك، تتيح هذه المناقشة فرصة لتقييم العام الماضي. ولدى القيام بذلك، علينا أن نفكر مليا في الظروف التي أعاقت استمرار المفاوضات المباشرة بين إسرائيل وفلسطين.

إن رسالتنا التي لا لبس فيها، اليوم وعلى الدوام، رسالة بسيطة. ينبغي إقامة دولة فلسطين المستقلة التي تعيش في سلام وأمن إلى جانب دولة إسرائيل، بعيدا عن التهديد والترهيب. ولا يساورني شك في أن المجلس برمته موحد في هذا الموقف. ومن الأهمية بمكان، أن يدعو المجلس الطرفين مرة أخرى، متحدثا بصوت واحد، إلى استئناف المفاوضات المباشرة بدون تأخير على جميع مسائل الوضع النهائي، ولا سيما الحدود والأمن ووضع القدس وعودة اللاجئين الفلسطينيين.

ويستطيع كل من الطرفين أن يؤدي دورا هاما في تعزيز السلام. ولهذا الغرض، ندعو إسرائيل إلى اتخاذ خطوات ملموسة لتجميد جميع الأنشطة المتصلة بالاستيطان في الضفة الغربية والقدس الشرقية بوصف ذلك تدبيرا لبناء الثقة. إن خطة بناء ١ ٤٠٠ مترل جديد للمستوطنين، والموافقة، قبل يومين، من جانب المجلس البلدي لمدينة القدس على بناء ١٢٢ وحدة سكنية في شرق تلبيوت وبيسغات

رئيف (في جبل أبو غنيم) في القدس الشرقية، ليستا عملين استفزازيين فحسب، بل أيضا يضربان عرض الحائط بهدف بناء الثقة. وفي الواقع، تشكل تلك الأعمال وقودا للسخط وزيادة العنف. وفي السياق ذاته، فإن غارة الدبابات الإسرائيلية بالأمس على شمال غزة، شرقي بيت حانون، التي تسببت بمقتل شاب عمره ٢٣ عاما، هو أمجد زعانين، كرد انتقامي على هجمات شنها مقاتلون فلسطينيون، لم تكن عملا مفيدا لعملية السلام.

وللفلسطينيين أيضا دور في بناء الثقة. فمن المهم أن يعطي القادة الفلسطينيون إشارة على استعدادهم للعودة إلى طاولة المفاوضات من خلال تعزيز جهود الوحدة والتعامل مع أعمال المتطرفين. إن هجمات الصواريخ وغيرها من الأعمال الضارة تقوض السلام والأمن. وكما هو معروف جيدا، فإن تلك الأعمال في الماضي غالبا ما تسببت بردود انتقامية سريعة. إننا نؤمن بأن إمكانية قيام الدولة الفلسطينية، المعترف بها والمدعومة من المجتمع الدولي، ينبغي أن تكون حافزا لجميع الفلسطينيين على حجب السلاح واحتضان عملية السلام. ومما لا شك فيه أن تسوية الصراع، الذي طال أمده، لن تأتي بالتطرف ولا بالقوة العسكرية.

إننا ندعو القادة الإسرائيليين والفلسطينيين إلى أن يُظهِروا بأقوالهم وأفعالهم رغبة قوية في العودة إلى تسوية سريعة لجميع مسائل الصراع عبر المفاوضات. وعلاوة على ذلك، يجب أن يلتزموا بتعهداتهم وفقا لخارطة الطريق. وينبغي لهم السعي إلى التغلب على العقبات التي تعيق تحقيق الحل على أساس قيام دولتين، حيث تعيش إسرائيل وفلسطين جنبا إلى جنب في سلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها. وينبغي للمجتمع الدولي، وبخاصة المجموعة الرباعية، أن يظلا منخرطين وأن يضغطا على الطرفين للتفاوض القائم على حسن النوايا.

إننا نشيد بإعلان إسرائيل في الشهر الماضي عن اتخاذ تدابير إضافية لتخفيف الحصار على غزة. ونحن نتطلع إلى أن يأتي رفع الحصار الكلي عن غزة عاجلا وليس آجلا. وإلى أن يتم ذلك، نحث أهل غزة وغيرهم من أصحاب المصلحة إلى استخدام القنوات المشروعة لنقل الأشخاص والبضائع والمواد إلى خارج أراضيها لمعالجة شواغل إسرائيل الأمنية المشروعة. وفي هذا الصدد، ننوه بجهود السلطة الفلسطينية لمعالجة الشواغل الإسرائيلية المتعلقة بالأمن.

وفيما يتعلق بلبنان، نود التشديد على الحاجة إلى الهدوء والانضباط. وندعو الأمم المتحدة والأطراف المعنية إلى مواصلة دعم استقلال لبنان وسلامته الإقليمية. إننا نشيد بالمحكمة الخاصة للبنان على عملها في ظل ظروف شديدة الصعوبة. ونتوقع أن تكون استنتاجات المحكمة أساسا لتحقيق العدالة وإحلال السلام واستتباب الأمن في لبنان. ونشيد بالرئيس ميشيل سليمان على دعمه القوي لاستقلالية المحكمة الخاصة وولايتها. ونود التأكيد على الحاجة إلى مواصلة الحوار فيما بين الأطراف من أجل المحافظة على الاستقرار في البلد.

وفي التحليل النهائي، فإن السلام الدائم في الشرق الأوسط لا يعتمد على الرصاص والحصار، بل يعتمد على الشجاعة والعزيمة على تقديم التضحيات المؤلمة دعما للسلام. والسلام الدائم يقتضي التوافق والمرونة من كلا الجانبين بغية التوصل إلى الحلول التوفيقية اللازمة في المفاوضات. ويحدوني الأمل في أن الطرفين سيتمكنان من التحلي بهذه الروح.

السيدة فيوتي (البرازيل) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشكر وكيل الأمين العام لين باسكو على إحاطاته الإعلامية التفصيلية. كما أود أن أشكر المراقب الدائم عن فلسطين على بيانه.

ومنذ اتخاذ قرار إسرائيل القاضي بعدم تجديد وقف الاستيطان في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، اتخذ بناء المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة وتيرة متسارعة إلى حد كبير. ولا يشكل ذلك عملا غير قانوني فحسب، بل يؤدي أيضا إلى تقويض عملية السلام، ويسمم البيئة السياسية ويحتمل أن يعرض المستوطنين الإسرائيليين إلى الخطر مع تزايد حدة التوتر.

ومن وجهة نظر استراتيجية، فإن الخطر الأكبر هو أن زيادة وتيرة البناء تنطوي على خطورة جعل الحل السياسي على أساس قيام دولتين صعب التنفيذ إلى حد كبير، إن لم يكن مستحيلا. وصحيح أنه تم في الماضي إجلاء سكان إسرائيليين من أراضي محتلة كجزء من اتفاقات أو بقرار إسرائيلي أحادي الجانب. ولكن صحيح أيضا أن أعمال البناء التي تمت في الأراضي المحتلة خلال السنوات الأخيرة تميل إلى تغيير الحقائق الديمغرافية والاجتماعية على الأرض – بما في ذلك في القدس – وعليه ستكون عملية إلغائها أكثر صعوبة. ولذلك، يجب أن تتوقف الأنشطة الاستيطانية على الفور وبشكل كامل. إننا ندعو إسرائيل مرة أخرى إلى الاستجابة إلى النداء الإجماعي للمجتمع الدولي في هذا المجال.

وما زلنا ندعم الجهود التي تقودها حكومة الولايات المتحدة والأطراف الفاعلة الإقليمية لاستعادة عملية السلام. وندعو الطرفين، وخاصة إسرائيل، إلى عدم إهدار أي فرصة لقطع أشواط صوب استئناف مفاوضات موضوعية وعملية المنحى. ونعلم أن هذا يتطلب قدراً كبيراً من الشجاعة السياسية، لأن صنع السلام كثيراً ما ينطوي على مخاطر كبيرة. ومع ذلك، فإن المخاطرة والمعاناة الأكبر يتمثلان في القبول بحالة الصراع أو التوتر الدائم. وأقل ما تتطلبه اللحظة الراهنة هو إبداء الحنكة السياسية. ونتفق مع الأمين العام تماماً في أنه لا يمكن تأخير السلام والدولة الفلسطينية أكثر من ذلك.

وهذا بالضبط ما كنا نفكر فيه – أي الحاجة الملحة إلى مفاوضات عادلة ومتوازنة – عندما قررت البرازيل الاعتراف بدولة فلسطين على أساس حدود عام ١٩٦٧. ولا يمثل هذا القرار فقدان الثقة في حل تفاوضي، وينبغي ألا يفهم على هذا النحو، ولا على أنه حافز لتحركات أحادية الجانب. بل على النقيض من ذلك، فإننا نعرف جميعاً أن قيام دولة فلسطينية بصورة فعالة وعملية لا يمكن أن يتأتى إلا عن طريق المفاوضات. ولذلك، ينبغي أن يؤخذ قرار البرازيل على أنه إسهام في تسوية عادلة ومتوازنة بين الأطراف، تسوية يمكن أن تحقق الهدف المشترك للمجتمع الدولي القائم على دولتين تعيشان جنباً إلى جنب في سلام وأمن داخل حدود دولية معترف بها. وعلى المجلس أن يؤدي دوره الأساسي في ذلك الجهد.

ولا تزال البرازيل مستعدة للنظر في أي أفكار أو مبادرات لهذه الغاية وراغبة في ذلك. ومن بين هذه الأفكار أو المبادرات مشروع القرار بشأن المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة التي طرح أمس، والذي بلغ عدد مقدميه أكثر من ١٢٠ وفداً حتى الآن – بما في ذلك وفدي. فهذا الإجراء سيوجه الرسالة الصحيحة إلى الأطراف، ومفادها أن المجلس والمجتمع الدولي يدعمان القرارات الجوهرية وأنهما جادان في سعيهما للمساعدة في ضمان جدوى حل الدولتين على الأجل الطويل.

ونرحب بالتدابير التي اتخذتها إسرائيل لتخفيف الحصار على قطاع غزة – وخاصة فيما يتعلق بالصادرات من المنتجات الزراعية والمنسوجات وغيرها من البضائع – لأن ذلك سيفيد الاقتصاد المحلي ويوجد فرصاً تشتد إليها الحاجة للعمل وتوليد الدخل. وعلينا جميعاً أن نواصل العمل مع الفلسطينيين لتحويل ذلك العرض إلى مشاريع إنمائية جديدة.

وهذا هو ما نحاول عمله ثنائياً ومن خلال مبادرة الهند – البرازيل – جنوب أفريقيا، كما ذكر الممثل الدائم لجنوب أفريقيا للتو. وفي تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، وافق هذا المنتدى على مشروع لإعادة البناء الجزئية لمستشفى القدس – الهلال الأحمر في غزة، بموارد خصصت من الصندوق الاستئماني للمنتدى. ولكن ما زال هناك عمل كثير.

وكما ذكرنا في السابق، فإن تخفيف الحصار ليس بديلاً عن رفعه بالكامل. وسكان غزة ينبغي ألا يضطروا إلى العيش اعتماداً على المساعدة الدولية أو أن يجبروا على العيش وسط الأنقاض. والتوترات المستمرة تبين بوضوح أن المعاناة الجماعية المفروضة على سكان غزة قاطبة، فضلاً عن كونها غير مقبولة، فإنها تؤدي دوراً عقيماً في أي استراتيجية أمنية فعالة. ولذلك، فإننا نصِّر على أن حرية تنقل السكان وحركة البضائع يمكن، بل ينبغي، تأمينها، مع مراعاة الشواغل الأمنية المشروعة لإسرائيل.

ومن غير المقبول أيضاً إطلاق المقاتلين في غزة للصواريخ وقذائف الهاون على جنوب إسرائيل. فذلك يؤدي إلى أعمال انتقامية إسرائيلية مقابلة، في شكل غارات جوية وتوغلات عقابية، مما يديم حلقة العنف والمعاناة. وما فتئنا ندين كل العنف والاستفزاز من أي جهة كانت.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أضيف بضع كلمات عن لبنان. إننا نتابع الحالة في ذلك البلد عن كثب. ونعي جميعاً أهمية لبنان للسلام والاستقرار في الشرق الأوسط. ولا بد أن تتضافر جهود المجتمع الدولي دعماً للحوار وروح المصالحة والعدالة. ونحث كل المجموعات السياسية في لبنان على الحفاظ على الهدوء ومعالجة خلافاتها عن طريق الحوار والمفاوضات السياسية واحترام قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. لقد حان الوقت للتدليل على التزامها بمستقبل مزدهر كأمة، وبحق شعبها في أن يعيش في سلام ورخاء.

السيد موورايس كابرال (البرتغال) (تكلم بالإنكليزية): أود أنا أيضاً أن أشكر وكيل الأمين العام باسكو على إحاطته الإعلامية الشاملة، كما أشكر المراقب الدائم عن فلسطين على إسهامه في مناقشة اليوم.

ما زالت الحالة في الشرق الأوسط غير مستقرة وهشة للغاية. وأقل ما يمكن أن يقال هو إن عدم إحراز التقدم الذي طال أمده على كل صعيد أمر يثير القلق. وكما نردد كثيراً في هذه القاعة، فإن الوقت هو عامل الحسم.

لقد استمر الصراع لأكثر من ٦٠ عاماً. وفي ظل المشاكل المتزايدة التي تواجهها المنطقة، لم يكن طابع الإلحاح يوماً بهذه الحدة. إننا نحتاج إلى حراك سياسي قوي وإلى روح التراضي من كل الجهات، إلى جانب المشاركة القوية من المجتمع الدولي والأطراف الفاعلة الأساسية فيه لتهيئة الظروف والدعم الضروري للحلول السياسية التي تحقق السلام والاستقرار والأمن والتقدم الاقتصادي والاجتماعي لكل الأطراف في المنطقة.

وتشعر البرتغال بقلق بالغ إزاء الحالة، وباعتبارها عضوا في الاتحاد الأوروبي، فإنها تتشاطر الموقف الذي سيعبر عنه ممثل الاتحاد الأوروبي خلال هذه المناقشة.

الحالة في الأرض الفلسطينية المحتلة ما زالت تبعث على القلق الشديد، وكذلك الطريق المسدود أمام أي مفاوضات جادة ومثمرة. ونحن نساند تعهدات الولايات المتحدة وجهودها من أجل إعادة إطلاق عملية سلام ذات مصداقية وإجراء مفاوضات مباشرة بين الأطراف. ولكن، يجب أن ندرك أن الاتفاق على كل مسائل الوضع النهائي ما زال بعيد المنال. ونعرف ما هي المكونات الرئيسية لذلك الاتفاق، وكذلك المسائل الأساسية التي يتعين التفاوض بشأنها. وما ينقصنا هو الإرادة السياسية لمعالجتها.

من جهة أخرى، فإن التطورات على الأرض ما زالت تقوض الثقة في العملية بشكل خطير، وتحبط محاولات تحريك المفاوضات إلى الأمام، وتقوض أيضاً متطلبات حل الدولتين، الذي لا ينادي به المجتمع الدولي فحسب، بل والأطراف ذاتها.

إن البناء على أراضٍ محتلة مستمر بلا هوادة، وكذلك عمليات الهدم والإجلاء، في انتهاك للقانون الدولي وتقويض لقابلية الدولة الفلسطينية للبقاء. وما حدث مؤخراً من هدم جزئي لفندق شبرد وتوسيع غيلو يثير القلق في هذا السياق بشكل خاص. وتأسف البرتغال بشدة لقرار إسرائيل عدم تمديد وقف بناء المستوطنات، الذي طالب به المجتمع الدولي، إلى جانب استئناف النشاط الاستيطاني فور انتهاء الوقف.

ويجب أن ننظر في هذا السياق في مشروع القرار الذي قدمه لبنان أمس، والذي يحظى بتأييد واسع من أعضاء الأمم المتحدة. والواقع، إن المستوطنات، بما في ذلك في القدس الشرقية، غير قانونية بموجب القانون الدولي وهي عقبة في طريق السلام. لذلك، ندعو حكومة إسرائيل مرة أخرى إلى إعادة النظر في قرارها واحترام التزاماتها الدولية وتعهداتها بموجب خريطة الطريق، بما فيها تفكيك كل المواقع الأمامية التي أنشئت منذ آذار/مارس ٢٠٠١. وأذكر أن اتفاقية جنيف الرابعة تنطبق على الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية.

والبرتغال تدين كل الأعمال التي تقوض الثقة وترفض كل الإجراءات الأحادية التي تستبق نتيجة المفاوضات بشأن مسائل الوضع الدائم، بما في ذلك القدس، التي توصف بأنها ستكون عاصمة لدولتين. ونُذَكّر بأن ضم القدس الشرقية غير معترف به من المجتمع الدولي.

وعلى الرغم من تخفيف القيود على التنقل في مناطق معينة، الأمر الذي نلاحظه بإيجابية، ما زالت هناك عقبات كثيرة تحد من حرية التنقل والوصول في أنحاء الضفة الغربية، أو تعوقها. وفضلاً عن الصعوبات التي تفرضها على الحياة اليومية وما يستتبع ذلك من إذلال لا داعي له، فإنها تعوق التنمية الاقتصادية للضفة الغربية.

والبرتغال تدين بشكل قاطع أيضاً إطلاق المجموعات المتشددة في غزة قذائف الهاون والصواريخ بشكل عشوائي ضد السكان المدنيين في إسرائيل، في خرق مباشر للقانون الدولي، وتطالب بالكف عن ذلك فوراً. ونشعر بالقلق الشديد إزاء تصاعد تلك الهجمات الإرهابية خلال الشهر الماضي.

ونلاحظ مع القلق أيضاً استمرار أسر العريف شاليط، الأمر الذي ندينه. ونطالب بإطلاق سراحه. فمن غير المقبول أن يستمر احتجازه وحرمانه من الوصول الإنساني إليه. والبرتغال تدعم تماماً الجهود المستمرة لتأمين إطلاق سراحه سلمياً.

وتحيط البرتغال علماً ببعض التقدم الذي تحقق في الحالة في غزة. فالإجراءات التي اتخذتها إسرائيل خطوة في الاتجاه الصحيح. ومع ذلك، ما زال هناك الكثير الذي يتعين عمله للتمكين من التعافي الاقتصادي الكامل لقطاع غزة، وإعادة بناء البيوت والبنية التحتية والأعمال، وتلبية الاحتياجات الإنسانية للسكان في غزة. والصادرات، وهي مكون أساسي لتعافي غزة، ما زالت تقتصر على بضعة شحنات من البضائع الزراعية. ولذلك، تدعو البرتغال إسرائيل إلى السماح بفتح المعابر فوراً وبصورة مستدامة لتدفق المعونة الإنسانية والبضائع التجارية إلى غزة ومنها، وفقاً للقرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩).

وطوال الـ ٦٠ عاما الماضية، ظلت ولا تزال وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) تقوم بدور هام في التخفيف من معاناة اللاجئين الفلسطينيين. وتدعم البرتغال بشكل تام وكالة

الأونروا وتقدر أيما تقدير تفاني والتزام موظفيها، الذين يعملون في ظل ظروف بالغة الصعوبة.

ومن المحزن أن المصالحة الفلسطينية مسألة أخرى لا تزال في مأزق. ونثني على الجهود الدؤوبة التي تبذلها مصر في هذا الصدد ونؤيدها تأييدا تاما وندعو شركاءنا العرب والأطراف الأخرى في المنطقة إلى الإسهام بصورة إيجابية في هذه المساعي.

ويحرز رئيس الوزراء فياض وحكومته تقدما مطردا في إعداد المؤسسات الفلسطينية للدولة. ونثني عليهم للجهود التي يبذلونها والنتائج التي يحققونها. ونود أن نذكّر بالتقييم الأخير الصادر عن البنك الدولي لأداء السلطة الفلسطينية في الوقت الحالي في بناء المؤسسات وتقديم الخدمات العامة.

غير أن الإنجازات على مسار بناء المؤسسات تحتاج إلى تعزيز بإحراز تقدم ملموس على مسار المفاوضات كي يواصل الفلسطينيون ثقتهم في السعي بصورة سلمية لإقامة دولتهم. ولذلك ندعو القادة الفلسطينيين والإسرائيليين إلى الاستجابة بشكل إيجابي للجهود المبذولة التي تهدف إلى استئناف المفاوضات الجدية بشأن جميع المسائل الأساسية. ونود أن نشجعهم على الانخراط بصورة فعالة وبنّاءة في هذا المسعى. لقد حان الوقت لهم لإظهار القيادة والرؤية والشجاعة.

وكما قلت من قبل، إن المبادئ العامة للحل النهائي عن طريق التفاوض معروفة حق المعرفة. فقرارات مجلس الأمن ذات الصلة ومرجعيات مدريد، بما في ذلك الأرض مقابل السلام، وخارطة الطريق والاتفاقات التي توصل إليها الطرفان من قبل ومبادرة السلام العربية لا تزال تشكل الأساس لهذه التسوية.

وليس في مقدور أحدنا أن يفوت فرصة أخرى، تضاف إلى القائمة التي تمتد من أوسلو إلى أنابوليس، مرورا بكامب ديفيد وطابا. ونهيب بالطرفين ألاّ يهدرا المزيد من الوقت ونشجعهما على البناء على المفاوضات الماضية التي نوقش خلالها عدد من المقترحات المحددة بشأن الوضع النهائي.

ويجب على المجتمع الدولي أن يظل ملتزما بمساعدة الطرفين على المضي قدما بالقرارات الشجاعة والصعبة التي تنتظرهما. وتتطلع البرتغال إلى اشتراك المجموعة الرباعية بصورة فعالة وإلى مناقشة مجدية وتطلعية في اجتماعها القادم، مع الأخذ بعين الاعتبار مدة الـ ١٢ شهرا المحددة للتوصل إلى اتفاق إطاري.

إن السلام الذي نتصوره جميعا للشرق الأوسط، بعد عشرين عاما على مدريد، هو السلام الدائم والشامل الذي يؤدي إلى إنشاء دولة فلسطينية قابلة للبقاء وإدماج إسرائيل بشكل تام في بيئتها الإقليمية، على غرار ما حددته مبادرة السلام العربية. ولذلك، تدعم البرتغال التعاون الوثيق بين المجموعة الرباعية وشركائها العرب. لقد حان الوقت للمجتمع الدولي أن يضطلع بمسؤولياته بصورة تامة.

واسمحوا لي أن أقول كلمتين عن الحالة في لبنان. لقد أبرزت التطورات الأخيرة في ذلك البلد مرة أخرى المخاوف من تجدد انعدام الاستقرار. لقد أكدّ الأمين العام بحق على أهمية مواصلة الحفاظ على الهدوء. فالاستقرار في لبنان مسألة هامة بالنسبة للمنطقة بأسرها. وندعو جميع القوى السياسية اللبنانية إلى الامتناع عن الأعمال التي يمكن أن تؤجج التوترات وندعوها إلى السعي من أجل التوصل إلى حل سياسي عن طريق التفاوض للحالة الراهنة.

ونود أن نؤكد مجددا دعمنا التام لعمل المحكمة الخاصة للبنان، المنشأة بناء على طلب من حكومة لبنان مع ولاية واضحة من مجلس الأمن. ويستمر عملها وفقا للمبادئ والمعايير القانونية التي تطبقها جميع المحاكم الدولية.

وتؤكد البرتغال من جديد أيضا التزامها بسيادة لبنان واستقلاله. وندعم بصورة تامة قوة الأمم المتحدة المؤقتة

في لبنان، التي نشارك فيها، والدور الفعال الذي تضطلع به في كفالة تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) تنفيذا تاما ومواصلة الحفاظ على الهدوء على امتداد الخط الأزرق. وندعو جميع الأطراف إلى وضع حد لجميع انتهاكات ذلك القرار.

السيد هارديب سينغ بوري (الهند) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر وكيل الأمين العام لين باسكو على إحاطته الإعلامية الشاملة. وأود أيضا أن أشكر المراقب الدائم لفلسطين على بيانه، الذي استمعنا إليه باهتمام بالغ.

لا تزال الحالة في الشرق الأوسط صعبة. فالمحادثات التي انتظرنا استئنافها طويلا في شهر أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ بين إسرائيل وفلسطين لم تستمر سوى بضعة اجتماعات. ومنذ ذلك الحين، هناك تدهور كبير في الثقة المتبادلة بين الطرفين، مما يقوض عملية السلام.

إن الأحداث التي جرت في الأشهر القليلة الماضية غير مشجعة، مع توقف المحادثات، واستئناف الأنشطة الاستيطانية والمعاناة الإنسانية في قطاع غزة. وعلى الجانب الإيجابي، فإنه بالرغم من الحالة الصعبة في قطاع غزة، أحرز الاقتصاد هناك نموا بمعدل ٨ في المائة في عام ٢٠١٠. وأفاد البنك الدولي أنه إذا حافظت السلطة الفلسطينية على أدائها الحالي في بناء المؤسسات وتقديم الخدمات العامة، فإنها ستكون في وضع جيد لإقامة الدولة. وكان هناك، أيضا، عدد أقل من حوادث العنف في عام ٢٠١٠ عنه في الأعوام السابقة.

وإذا لم يتم كسر الجمود الحالي يمكن أن تكون له آثار خطيرة على حياة الناس، ويمكن أن يسهم في تأجيج الوضع الملتهب أصلا في المنطقة. ولذلك ينبغي أن يعزز هذا عزمنا على السعي لتحقيق اختراق في الجمود الحالي كي يعود الطرفان إلى المحادثات.

إن لدى الهند تقليداً عريقاً من التضامن مع الشعب الفلسطيني. ولقد عبر عن ذلك رئيس وزرائنا في رسالته بمناسبة اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني. فلقد أكدّ رئيس الوزراء مجددا دعم الهند الثابت لنضال الشعب الفلسطيني من أجل السيادة والاستقلال ودولة فلسطين القابلة للبقاء والموحدة، وعاصمتها القدس الشرقية، والتي تعيش في حدود آمنة ومعترف بها، جنبا إلى جنب مع إسرائيل، على النحو الذي أيدته مبادرة السلام العربية وخارطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وتساهم الهند أيضا منذ فترة طويلة من خلال برامجها للمساعدات المادية والتقنية في بناء قدرة الشعب الفلسطيني ومؤسساته.

وفي هذا الصدد، أود أيضا أن أشير، كما فعل زميلاي ممثلا البرازيل وجنوب أفريقيا، إلى المشاريع التي تشارك فيها الهند مع هذين البلدين من خلال منتدى الهند والبرازيل وجنوب أفريقيا. ومن الموارد المخصصة من الصندوق الاستئماني لمجموعة الهند والبرازيل وجنوب أفريقيا، نقوم بإعادة إعمار مستشفى القدس في غزة بصورة جزئية وبناء مجمع رياضي مسقوف متعدد الأغراض في مدينة رام الله. ونعتقد أنه ستكون لهذه المشاريع قيمة بالنسبة لتحسين صحة الشعب الفلسطيني ومنشآته الترفيهية.

ونرى أن السلام الحقيقي في المنطقة يتطلب حل المسائل الأخرى على المسارات المتبقية من عملية السلام في الشرق الأوسط، بما في ذلك استعادة الأراضي العربية الأخرى التي لا تزال تحت الاحتلال. ولذلك، فإن إحراز تقدم على المسارين اللبناني والسوري من عملية السلام مسألة حاسمة من أجل تحقيق السلام الشامل والدائم في المنطقة.

إننا نتابع عن كثب الحالة في لبنان، التي تثير بالغ القلق. يجب أن يتاح للمحكمة الخاصة للبنان إنهاء عملها. وندعو جميع الأطراف إلى حل خلافتها والاستمرار في الحفاظ على السلام.

ورغم أن ذلك قد قيل مرات عديدة من قبل، وبصيغ بليغة مختلفة ، فإن هذه الحقيقة الجوهرية تتحمل التكرار: إنه لا يمكن التوصل إلى حل عادل ومنصف ودائم وذي مصداقية لهذه المشكلة الدقيقة إلاّ عن طريق الحوار الجدي والصادق والموجه نحو تحقيق النتائج، حوار تطلعي بصورة أساسية. ومن أجل هذا، فإنه من الأهمية بمكان أن تتوقف على الفور الأنشطة الاستيطانية التي تقوم بها إسرائيل. وأود أن أضيف أيضا أن المستوطنات في الأراضي المحتلة غير مشروعة بموجب القانون الدولي. ولا نزال على قناعة بأن السلام الدائم في المنطقة سيسهم في الاستقرار والازدهار على الصعيد العالمي.

لذا، فإنه من الأساسي للمجتمع الدولي أن يعمل بصورة وثيقة مع الأطراف بغية تشجيعها على استئناف المفاوضات المباشرة. ويحدونا الأمل في أن يتم استئناف المحادثات والمفاوضات عما قريب، وأن تؤدي إلى عملية سلام شاملة من أجل التوصل إلى حل نهائي للصراع.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثلا للبوسنة والهرسك.

أود أن أبدأ بتقديم الشكر للسيد لين باسكو، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، على إفادتنا بآخر التطورات في الشرق الأوسط. ونود أيضا أن نشكر المراقب الدائم لفلسطين على حضوره وإسهامه في مناقشتنا.

إن البوسنة والهرسك تؤكد من جديد أنه لا يمكن تحقيق السلام الشامل والدائم في الشرق الأوسط إلاّ على أساس قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ومبادئ مدريد، وخارطة الطريق، والاتفاقات التي توصل إليها الطرفان من قبل ومبادرة السلام العربية.

إن البوسنة والهرسك ملتزمة وستظل ملتزمة بالحل القائم على وجود دولتين، حيث دولة إسرائيل ودولة فلسطينية مستقلة وديمقراطية ومتواصلة جغرافيا وتملك مقومات الحياة تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن.

نحن لا نعترف بضم القدس الشرقية، ونؤكد أن وضع القدس مسألة من مسائل الوضع النهائي التي يجب تسويتها من خلال المفاوضات بين الطرفين. وينبغي للقدس، المدينة المقدسة لدى الديانات التوحيدية الثلاث – اليهودية والمسيحية والإسلام – أن تكون رمزا للسلام، وحرية التعبير الديني وحقوق الإنسان. وفي ذلك الصدد، نعرب عن قلقنا البالغ حيال المأزق الخطير الذي طال أمده في عملية السلام في الشرق الأوسط، وازداد سوء بسبب الحوادث التي وقعت في الآونة الأخيرة على أرض الواقع.

يجب أن نؤكد مرة أخرى أن جميع الأنشطة الاستيطانية في الأراضي المحتلة غير قانونية بموجب القانون الدولي وهي تتناقض مع التزامات إسرائيل بموجب خريطة الطريق. كما ندين تدمير فندق شبرد واعتزام بناء مستوطنات غير شرعية جديدة. وتمثل هذه الأنشطة عقبة على طريق تحقيق السلام الشامل. ولذلك ندعو إسرائيل إلى وضع حد لجميع الأنشطة الاستيطانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية.

فيما يتعلق بغزة، نلاحظ زيادة تدفق السلع الغذائية والاستهلاكية إلى غزة. ومع ذلك، فإننا لا نزال ندعو إلى فتح فوري ومستدام وغير مشروط للمعابر من أجل تدفق المعونة الانسانية والسلع التجارية والأشخاص من غزة وإليها، وفقا للقرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩). كما يجب معالجة الشواغل الأمنية لإسرائيل، بما في ذلك الوقف الكامل لجميع أعمال العنف وتهريب الأسلحة إلى غزة.

ندين بشدة الهجمات المسلحة التي وقعت مؤخرا على المدنيين، ونود تأكيد أنه يجب حماية السكان المدنيين. ولذلك، فإننا نكرر دعوتنا إلى الوقف الفوري لجميع أعمال

العنف ونحث جميع الأطراف على ممارسة ضبط النفس وبذل كل جهد ممكن لتجنب المزيد من التصعيد.

أغتنم هذه الفرصة لنكرر الإعراب عن اعتقادنا الراسخ بأن سير عمل حكومة الوحدة الوطنية في لبنان هو أفضل ضمان للحفاظ على الاستقرار وتعزيز الحوار في البلد. وبالتالي، من الضروري في هذا المنعطف الحرج أن تبذل القيادات اللبنانية قصارى جهدها لمنع نشوب أزمة سياسية وللبحث عن حل تفاوضي للحالة الراهنة.

على سبيل المبدأ، نحن نؤيد تماما عمل المحاكم الجنائية الدولية والمحاكم الدولية واستقلالها، بما في ذلك المحكمة الخاصة للبنان. علاوة على ذلك، فإننا نكرر دعوتنا جميع الأطراف إلى عدم التدخل في عمل المحكمة وعدم الحكم مسبقا على نتائجها.

في الختام، نود أن نشدد مرة أخرى على مخاوفنا إزاء الجمود الحالي في عملية السلام، الذي من المؤكد أنه لن يهيئ البيئة الإيجابية اللازمة لاتخاذ القرارات الاستراتيجية وتحقيق السلام الدائم في الأجل الطويل. وفي هذه المرحلة الحرجة، من الأهمية بمكان أن يتخذ الإسرائيليون والفلسطينيون القرارات اللازمة للخروج من المأزق الحالي والعودة إلى المفاوضات المباشرة باعتبارها السبيل الوحيد لتأمين مستقبل أفضل لشعبيهما.

استأنف الآن مهامي بصفتي رئيسا لمجلس الأمن.

أعطي الكلمة الآن لممثل مصر.

السيد عبد العزيز (مصر) (تكلم بالإنكليزية): يسعدني أن أخاطب مجلس الأمن اليوم بالنيابة عن حركة عدم الانحياز. وأود أن أبدأ بياني بالإعراب عن تقدير الحركة لوكيل الأمين العام للشؤون السياسية السيد لين باسكو على الإحاطة الإعلامية التي قدمها اليوم.

تعتقد حركة عدم الانحياز أن المجتمع الدولي بحاجة إلى العمل بشكل جماعي وعلى وجه السرعة من أجل دعم التزامه الطويل الأمد بإقامة دولة فلسطينية مستقلة تملك مقومات الحياة، وعاصمتها القدس الشرقية، من خلال معالجة المسائل الأساسية الست للوضع النهائي بنجاح وبصورة شاملة.

من المؤسف فشل كل الجهود الجادة والموثوقة التي تبذلها الأطراف الدولية والإقليمية، بما في ذلك المجموعة الرباعية، لضمان استمرار المفاوضات المباشرة على المسار الفلسطيني. ويرجع ذلك إلى مواصلة إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، أنشطتها الاستيطانية غير القانونية، جنبا إلى جنب مع العديد من السياسات والممارسات الأخرى التي أدت إلى تقويض كل الجهود الرامية إلى استئناف مفاوضات السلام والمضي بها قدما من أجل تحقيق الحل القائم على وجود دولتين على أساس حدود عام ١٩٦٧.

يمثل قيام الجرافات الإسرائيلية بهدم فندق شبرد التاريخي في حي الشيخ جراح في القدس الشرقية المحتلة في ٩ كانون الثاني/يناير، من أجل بناء مستوطنة جديدة من ٢٠ وحدة سكنية في قلب المدينة، إشارة واضحة أخرى على تصميم إسرائيل على مواصلة سياساتها الاستيطانية، التي تهدد عملية السلام.

في الوقت نفسه، فإن المجتمع الدولي ما زال يشهد إصدار الأوامر الجديدة بهدم المنازل في القدس الشرقية المحتلة، وإقامة آلاف الوحدات الاستيطانية بوتيرة غير مسبوقة منذ أن قررت إسرائيل عدم تجديد ما يسمى بالتجميد من جانب واحد للأنشطة الاستيطانية في نهاية أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، وإلغاء حقوق إقامة مزيد من المقدسيين الفلسطينيين، بمن فيهم ممثلون منتخبون في المجلس التشريعي الفلسطيني. وهذه علامات واضحة على استمرار إسرائيل في محاولاتها غير

القانونية لتغيير التكوين الجغرافي والديموغرافي للأراضي الفلسطينية المحتلة، ولا سيما القدس الشرقية، التي لا تزال وستظل مرفوضة وغير معترف بها من جانب المجتمع الدولي.

من الواضح تماما أن بيانات الإدانة من جانب المجتمع الدولي لم تردع إسرائيل عن تحديها السافر للشرعية الدولية. ولذلك تؤكد حركة عدم الانحياز مجددا دعوتها مجلس الأمن إلى أن يكون حازما في مطالبته إسرائيل بممارسة الإرادة السياسية اللازمة لتحقيق السلام، بما في ذلك احترام جميع مرجعيات عملية السلام والامتثال لالتزاماتها القانونية بموجب اتفاقية جنيف الرابعة، وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ومبدأ الأرض مقابل السلام، ومبادرة السلام العربية وخريطة الطريق. ويجب على إسرائيل تجميد جميع الأنشطة الاستيطانية والاحترام التام للتوافق الدولي في الآراء على تلك المسألة، بما في ذلك دعوات حركة عدم الانحياز والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والمجموعة الرباعية وتقريبا جميع الهيئات والجهات الفاعلة الدولية والإقليمية.

كما تدين حركة عدم الانحياز بشدة استمرار سجن حوالي ١٠ ٠٠٠ فلسطيني في السجون الإسرائيلية، وغيرها من مرافق الاعتقال، حيث تستخدم ضروب سوء المعاملة والتعذيب على نطاق واسع. وتشيد الحركة بالجهود الدولية الرامية إلى تسليط الضوء على تلك المسألة، بما في ذلك عن طريق عقد اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف اجتماع الأمم المتحدة الدولي القادم المعني بقضية فلسطين، الذي سيعقد يومي ٧ و ٨ شباط/فبراير في القاهرة بشأن موضوع محدد هو ”الحاجة الملحة إلى معالجة محنة السجناء الفلسطينيين السياسيين في السجون ومراكز الاعتقال الإسرائيلية“. إن الأعضاء في الحركة مقتنعون بأنه ينبغي الإفراج فورا عن السجناء، الذين يشملون الأطفال والنساء، وأنه ينبغي لعمليات التفتيش الدولية المناسبة لظروفهم الحالية أن تكون أولوية بالنسبة لمجلس الأمن وأجهزة حقوق الإنسان والمجتمع الدولي عموما.

كما أن الحالة في قطاع غزة ما زالت من المسائل التي تحتل الأولوية العليا للحركة. وتكرر الحركة التأكيد على أن الحالة في غزة غير مقبولة ولا يمكن أن تدوم ويجب وضع حد لها. وما زالت هذه الأزمة التي لم يتم حلها تسفر عن تداعيات خطيرة على الجهود العالمية لتعزيز السلام وما زالت تتسبب في معاناة شديدة للسكان المدنيين الفلسطينيين في غزة. وتؤكد حركة عدم الانحياز ضرورة إجبار إسرائيل على رفع حصارها غير القانوني بالكامل، وفقا لالتزاماتها بموجب القانون الدولي والقانون الإنساني الدولي، وقوانين حقوق الإنسان، وقرار مجلس الأمن ١٨٦٠ (٢٠٠٩)، وقرار الجمعية العامة دإط - ١٨/١٠ وغيرها من قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

علاوة على ذلك، تؤكد الحركة الحاجة الملحة إلى إعادة إعمار غزة وتدعو إسرائيل إلى تخفيف معاناة الشعب الفلسطيني من خلال فتح جميع المعابر مع غزة، والسماح باستيراد مواد البناء الأساسية، بما في ذلك المواد اللازمة لإعادة الإعمار التي طال أمدها لمرافق الأمم المتحدة ومدارس وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، والسماح بحرية الحركة غير المشروطة للأشخاص والبضائع. ونكرر تأكيد أهمية إنهاء الحصار المفروض على غزة ونشدد على الحاجة إلى تمكين الوكالة بكل الدعم المالي والبشري اللازم للاضطلاع بمهمتها على نحو فعال.

تؤكد حركة عدم الانحياز أنه لا يمكن إجراء مفاوضات جادة وحقيقية إلا عندما تجمد إسرائيل تماما أنشطتها الاستيطانية غير المشروعة في الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، بما في ذلك القدس الشرقية. ويشكل

استمرار إسرائيل في توسيع أنشطة الاستيطان انتهاكا خطيرا لجميع التزاماتها الدولية ويدمر الثقة المتبادلة البالغة الأهمية لمفاوضات الوضع النهائي. وتؤكد حركة عدم الانحياز من جديد طلبها بأن توقف إسرائيل فوراً جميع الأنشطة الاستيطانية، وبأن توقف كل الأعمال التي قد تحكم مسبقاً على نتيجة المفاوضات المتعلقة بالوضع النهائي.

وثمة اقتناع بالإجماع أنه يتحتم على إسرائيل أن تحترم التزاماتها إذا أريد للمفاوضات المباشرة أن تُستأنف بهدف تحقيق الحل القائم على دولتين، استناداً إلى القرارات ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٥١٥ (٢٠٠٩) و ١٨٥٠ (٢٠٠٨)؛ ومرجعيات مدريد، بما في ذلك مبدأ الأرض مقابل السلام؛ ومبادرة السلام العربية وخارطة الطريق. ويجب على المجتمع الدولي أن يبذل جميع الجهود المطلوبة لوقف جميع الأنشطة الاستيطانية فوراً، والبدء بمفاوضات الوضع النهائي بغية إنشاء دولة فلسطين المستقلة والقابلة للبقاء وعاصمتها القدس الشرقية.

والعدد الكبير من أعضاء حركة عدم الانحياز المشاركين في تقديم مشروع القرار الذي رفعه لبنان رسمياً إلى مجلس الأمن والذي يدعو إلى الوقف الفوري لجميع الأنشطة الاستيطانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، مثلما جاء في الرسالة المؤرخة ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١١ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس مكتب التنسيق التابع لحركة عدم الانحياز، يظهر بوضوح الدعم الدولي لمشروع القرار، والتأثير الإيجابي لاعتماده من جانب مجلس الأمن بغية النهوض بقضية السلام في الشرق الأوسط. لذلك، تأمل حركة عدم الانحياز أن يعتمد مجلس الأمن مشروع القرار هذا بالإجماع قريباً.

وبالانتقال الآن إلى لبنان، تدين حركة عدم الانحياز انتهاكات إسرائيل للسيادة اللبنانية وتكرار الانتهاكات الخطيرة للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وتناشد الحركة الأطراف المعنية أن تنفّذ تنفيذاً كاملاً القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) بغية إنهاء الحالة الخطيرة القائمة وتفادي تكرار الأعمال القتالية.

وبالنسبة إلى الجولان السوري المحتل، تؤكد حركة عدم الانحياز من جديد على أن جميع التدابير والإجراءات التي اتخذتها أو سوف تتخذها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، لتغيير الوضع القانوني والمادي والديمغرافي للجولان السوري المحتل، فضلاً عن التدابير الإسرائيلية لفرض قوانينها وإدارتها هناك، هي باطلة ولاغية ولا قيمة قانونية لها. وتطالب حركة عدم الانحياز بأن تتقيد إسرائيل بالقرار ٤٩٧ (١٩٨١) وتنسحب بالكامل من الجولان السوري المحتل إلى حدود ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧، تنفيذاً للقرارين ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣).

وبصفتي الوطنية، أود أن أعرب عن صادق تقدير مصر لما أعرب عنه من دعم لبلدان الشرق الأوسط والدعوة الكريمة التي استمعنا إليها اليوم الرامية إلى توفير المساعدة لبلدان منطقتنا في جهودها لمكافحة الإرهاب. فالإرهاب هو الوصف الصحيح للحوادث المؤسفة التي وقعت في بلدنا مؤخراً وفي بلدان أخرى في المنطقة.

ومع ذلك، أود أن أشدد هنا على أن هذه الهجمات الإرهابية لا تقتصر فحسب على الشرق الأوسط، ولا تفرّق بين الأكثريات والأقليات؛ إنها موجهة ضد كامل وحدة ونسيج المجتمعات التي تستهدفها، بما في ذلك بلدي. لذلك، ولئن نقدر الملاحظات الإيجابية المتعلقة بالغنى الثقافي والطابع الإنساني للحضارة في الشرق الأوسط، فإن منطقتنا ترفض رفضاً كاملاً أي وصف لهذه الحوادث الأخيرة بأنها هجمات ضد الأقليات، لأن المجتمعات العربية عموماً تقوم على قيَم الوحدة والتعايش والتسامح، وتثمّن التنوع في مجتمعاتنا

لتحقيق مستقبل أفضل لشعوبنا. هذه هي روح القرار المتخذ اليوم في مؤتمر القمة لجامعة الدول العربية.

الأمير زيد رعد زين الحسين (الأردن): السيد الرئيس، أود بداية أن أتوجه إليكم بخالص التهنئة على توليكم رئاسة مجلس الأمن في هذا الشهر، وإنني على ثقة بأن خبراتكم ومهاراتكم ستقود أعمال المجلس إلى النجاح المنشود.

واسمحوا لي أيضاً أن أتوجه بجزيل الشكر إلى سلفكم سعادة السيدة سوزان رايس، الممثلة الدائمة للولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة، على الكفاءة المشهودة التي أدارت بها أعمال مجلس الأمن خلال الشهر الماضي.

(تكلم بالإنكليزية)

إن محكمة العدل الدولية، في فتواها المؤرخة ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٤ بشأن الآثار القانونية الناشئة عن تشييد جدار في الأرض الفلسطينية المحتلة (انظر A/ES-10/273)، ذكّرت في الفقرات ٧٤ إلى ٧٦ بموقف مجلس الأمن إزاء مدينة القدس. وذكرت المحكمة تحديداً في الفقرة ٧٥ كيف أن المجلس، في القرار ٢٩٨ (١٩٦٧)، أكّد على أن

”جميع الإجراءات التشريعية والإدارية التي اتخذتها إسرائيل لتغيير وضع مدينة القدس، بما في ذلك مصادرة الأراضي والممتلكات، ونقل السكان، والتشريعات التي تستهدف ضم الجزء المحتل، هي غير صحيحة إجمالا ولا يمكن أن تغير ذلك الوضع“.

والإجراءات المتخذة من جانب جماعة أتيريت كوهانيم في الأسبوع الماضي التي قضت بهدم فندق شبرد لا يمكن، إذاً، أن تغيّر الوضع القانوني للقدس الشرقية كأرض محتلة، أو بشكل أوضح لا يسع تحويلها من أرض غير إسرائيلية إلى أرض إسرائيلية مهما حاولت أن تفعل جماعة أتيريت كوهانيم. ومهما حاولت الحكومة الإسرائيلية جاهدة تبرير إجراءاتها دعماً لمخططها الاستيطاني، فهي تقف وحيدة في العالم لجعل إجراءات جماعة أتيريت كوهانيم وجماعات غيرها، من قبيل إل عاد، إجراءات قانونية، وتريدنا أن نؤمن بذلك وفقاً لمزيج من القوانين الإسرائيلية العسكرية والإدارية.

ومع ذلك، فإن القانون المطبّق بشأن ممارسة إسرائيل للسيطرة العسكرية على الأرض الفلسطينية المحتلة واضح: ليس القانون الإسرائيلي هو الذي يسود هناك، إنما القانون الإنساني الدولي الذي ينطبق على جميع الأطراف السامية المتعاقدة، فضلاً عن الالتزامات القائمة. لذلك، فإن القوانين الإسرائيلية الإدارية والعسكرية المتعلقة بالضفة الغربية يجب أن تتماشى كلياً مع اتفاقية جنيف الرابعة، وأن تكون سيطرتها خاضعة على نحو صارم لالتزاماتها كسلطة قائمة بالاحتلال.

وموقف محكمة العدل الدولية من هذه النقطة الأخيرة بالذات لا يشوبه الغموض. فقد ذكرت في الفقرة ٧٨ من فتواها لعام ٢٠٠٤

”وقد احتلت إسرائيل في عام ١٩٦٧ الأراضي الواقعة بين الخط الأخضر ... والحدود الشرقية السابقة لفلسطين زمن الانتداب خلال الصراع المسلح بين إسرائيل والأردن. وبموجب القانون الدولي العرفي، كانت هذه الأراضي بناء على ذلك أراض محتلة وكان لإسرائيل فيها وضع السلطة القائمة بالاحتلال. ولم يكن للأحداث التي حدثت بعد ذلك في هذه الأراضي ... أي أثر يؤدي إلى تغيير هذه الحالة. وجميع هذه الأراضي (بما فيها القدس الشرقية) ما زالت أراض محتلة وما زالت إسرائيل لها وضع السلطة القائمة بالاحتلال“.

وجدير بالذكر أيضاً أنه لا توجد استثناءات لهذه الحقيقة: إن كل أرض الضفة الغربية، حسبما وصفتها المحكمة، تُعتبر محتلة. والقراءة المتأنية للقرار ٢٤٢ (١٩٦٧) تبيّن هذه النقطة أيضاً، مثلما أوضحنا أمام المحكمة

في ٢٤ شباط/فبراير ٢٠٠٤. ولقد ذكر الراحل السير آرثور واتس، قنصل الأردن، في بيانه الشفوي كيف أن القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) ”أكّد بالإجماع مبدأ سحب إسرائيل لقواتها المسلحة من الأراضي المحتلة في الصراع الأخير“. وعنى ذلك ولا يسعه إلا أن يعني الأراضي الواقعة على الجانب غير الإسرائيلي من الخط الأخضر.

لذلك، فإن الخط الأخضر هو خط البداية الذي يقاس منه مدى الاحتلال الإسرائيلي لأرض غير إسرائيلية. وبما أنه برز في عام ١٩٤٩ كخط الهدنة، فقد أصبح في عام ١٩٦٧ الخط على الجانب الإسرائيلي الذي تعيّن على إسرائيل أن تسحب قواتها إليه، وعلى الجانب غير الإسرائيلي أصبحت الأرض محتلة من إسرائيل. ولعلّه جدير بالذكر أيضاً أنه حين كان يجري التفاوض بشأن القرار ٢٤٢ (١٩٦٧)، توصل المتحاورون الرئيسيون إلى تفاهم مؤداه أن يكون هناك انسحاب من كامل الأرض غير الإسرائيلية، مع إجراء مجرد تعديلات طفيفة على الحدود.

إن إسرائيل ما زالت تستوطن لعقود من الزمن على أرض لا تعود ملكيتها إليها، ضد رغبات الشعب الفلسطيني الذي تعود ملكية الأرض إليه والذي يرنو إلى نيل حريته. وبينما أصبحت سياسة الاستيطان الآن أمراً مسلّماً به بسهولة، فإنه لا يمكن إبطالها إلا من خلال اتفاق يتم عبر التفاوض بين السلطة الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية. لكن قيام هذه الأخيرة بعرض إجراء محادثات مع الرئيس الفلسطيني بينما تسمح في الوقت نفسه لمنظمات مثل العاد وعطيرت كوهانيم بمواصلة اغتصاب الأراضي الفلسطينية تحت مظلة القانون الإسرائيلي – الذي يعتبر مجرد فرضه تجاوز للسلطة – لهو أمر جدير بالازدراء ولا يليق بأن يصدر عن شعب عانى هو نفسه تاريخيا معاناة عظيمة على أيدي الآخرين.

إن استمرار عمليات البناء في المستوطنات تلك بلا هوادة على مدى سنوات عديدة حقيقة واقعة، على الرغم من تعالي أصوات جوقة السخط من جانب المجتمع الدولي تجاهها. بيد أنه كان ثمة أمل في كفالة إقامة سلام دائم قبل أن يصبح ذلك متعذراً تعذراً تاماً بسبب تكاثر عدد المستوطنات. لكن ذلك الأمل في سبيله إلى أن يتبدد بسرعة. لماذا؟ لأنه حتى إذا كان مركز القدس الشرقية القانوني لا يمكن تغييره، فإنه لن يمضى وقت طويل حتى نراها وقد أصبحت معزولة تماماً عن بقية الضفة الغربية، بسبب الأثر المزدوج للجدار العازل وأنشطة الحركة الاستيطانية – وكلاهما يجد الدعم من الحكومة الإسرائيلية – وقريباً سيتعذر علينا ببساطة أن نصدق أن حكومة إسرائيلية مقبلة ستستطيع تغيير ذلك.

لأنه حتى لو تم التوصل إلى صفقة سلام تتطلب من إسرائيل التنازل عن القدس الشرقية، فهل ستكون هناك حكومة إسرائيلية راغبة في تنفيذ مثل هذه الصفقة وتكون مستعدة لإشعال حرب مع مجتمع المستوطنين لديها على مواقع هؤلاء التي تزداد تخندقاً في القدس الشرقية، بغض النظر عن غيرها من الأراضي المحتلة التي انسحبت منها إسرائيل في الماضي؟ ولو قدر ألا تكون هناك تسوية عبر التفاوض بشأن القدس، بسبب أن منظمات المستوطنين ستكون قد جعلت المسألة نقطة جدل قانوني بما يقومون به من إجراءات، فحينها سيكون السلام الذي نصبو إليه جميعاً – السلام الشامل والعادل والدائم – قد أصيب في مقتل بسبب ظروف يمكن تفاديها؛ وستجد إسرائيل نفسها وحيدة تحاول أن تشق لنفسها طريقاً مستحيلاً، وهي تسيطر من خلال الأمر الواقع على شعب عربي سيشكل عما قريب الأغلبية.

وإذا كان هؤلاء الأفراد في اليمين الإسرائيلي يؤمنون باتخاذ تدابير أشد ضرراً لمعالجة واقع سيجدونه عما قريب يحدق في وجوههم، فينبغي للمجتمع الدولي أن يكون

له رأي أيضا في هذه المسألة، وعلى وجه الخصوص المحكمة الجنائية الدولية.

ولذلك، يجب وقف أنشطة حركة الاستيطان في الأرض الفلسطينية المحتلة. ويجب وضع حد للمعاناة العميقة التي يكابدها الشعب الفلسطيني من خلال إقامة دولته الخاصة به على أساس حدود ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية، لتعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل في سلام وأمن.

عندما عَقد مجلس الأمن جلسته الأولى في ١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٤٦، كانت أهوال الحرب العالمية الثانية، بما في ذلك المحرقة، حديثة العهد وحاضرة في أذهان أعضائه. ولو كان هناك هدف واحد يجب أن يحققه المجلس في المستقبل، فإن ذلك الهدف سيكون تجنب تكرار ذلك النوع من الحروب التي خلفت الكثير من الخراب في العالم مرتين في القرن العشرين. وبعد مرور خمس وستين سنة ويومين، لا يزال ذلك الهدف يتمتع بنفس القدر من الوجاهة. لذلك يجب على المجلس أن يبدي ما يكفي من القوة لتبديد تلك العواصف الدوارة والتغلب عليها، إذ إن قوتها المركزية الطاردة يمكن أن تلقي ببلدان – بل بمناطق بأكملها – في أتون حالة طوارئ ضخمة لا تشبه أي شيء مما نراه اليوم. ويمكن لصدمة عنيفة واحدة في قلب القدس، على سبيل المثال، أن تجعل هذا أمراً ممكناً. واكتفاء المجلس بأن ينتظر ببساطة حدوث ذلك لا يمكن أن يمثل استعداداً ملائماً للتداعيات الضخمة التي ستعقب بالتأكيد مثل هذا الحدث المنذر بالتحولات.

يقول لنا الإسرائيليون أحيانا إن تسوية الصراع إنما هي مسألة نفسية أكثر منها قانونية. ونظرا للصدمات الحقيقية جداً ووتائر التجربة التاريخية اليهودية، فإنهم يحذرون من أن يضعوا ثقتهم في أي شخص، ناهيك، كما يقولون، عن أن يضعوها فينا نحن العرب. ربما يجب علينا أن نسلّم بأنه كان من الممكن أن نفعل ما هو أكثر من أجل فهم أفضل لهذه النقطة – أن نفعل أكثر لتحقيق مزيد من الثقة بوسائل من بينها توضيح بنود مبادرة السلام العربية بشكل أفضل للجمهور الإسرائيلي.

من ناحية أخرى، يجب أن تسترشد الإجراءات التي تتخذها الدول بالقوانين، التي يجب أن يؤيدها المجلس نفسه. ومعارضتنا العميقة لسياسة بناء المستوطنات وإدانتنا الشديدة المتكررة لها، والتي نجددها اليوم، لا تقوم على أي شكل ما من أشكال العداء البدائي أو التعصب الأعمى ضد الشعب اليهودي. وأي ادعاء بهذا الشأن نعتبره في حد ذاته بغيضاً تماما. وما بُني على هذا الادعاء هو الانتهاك المستمر منذ ثلاثة عقود للقانون الإنساني الدولي، على نحو ما أكدته محكمة العدل الدولية. ففي الفقرة ١٢٠ من فتوى محكمة العدل الدولية لعام ٢٠٠٤ (انظر A/ES-10/273)، ارتأت المحكمة ما يلي:

”وفيما يتعلق بهذه المستوطنات، تلاحظ المحكمة أن الفقرة ٦ من المادة ٤٩ من اتفاقية جنيف الرابعة تنص على أنه: ’لا يجوز لدولة الاحتلال أن ترحل أو تنقل جزءا من سكانها المدنيين إلى الأراضي التي تحتلها‘. ولا يقتصر هذا الحكم على حظر ترحيل السكان أو نقلهم بالقوة مثلما حدث أثناء الحرب العالمية الثانية، وإنما يحظر أيضا أية تدابير تتخذها القوة القائمة بالاحتلال من أجل تنظيم أو تشجيع نقل أجزاء من سكانها إلى الأراضي المحتلة. وفي هذا الصدد، تبين المعلومات التي تلقتها المحكمة أنه منذ عام ١٩٧٧، تتبع إسرائيل سياسة وممارسات تتضمن إقامة مستوطنات في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما يخالف أحكام الفقرة ٦ من المادة ٤٩ المشار إليها للتو“.

وتواصل المحكمة:

”وقد تبنى مجلس الأمن الرأي القائل بأن هذه السياسة والممارسات ’لا تستند إلى أي أساس قانوني‘. ودعا إسرائيل، بصفتها السلطة القائمة بالاحتلال، إلى أن تتقيد بدقة باتفاقية جنيف الرابعة و ’إلغاء تدابيرها السابقة والامتناع عن اتخاذ أية إجراءات تؤدي إلى تغيير الوضع القانوني والطبيعة الجغرافية وتؤثر بصورة مادية على التكوين الديمغرافي للأراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، بما فيها القدس، وألا تقوم على وجه الخصوص بنقل أجزاء من سكانها المدنيين إلى الأراضي العربية المحتلة“. (القرار ٤٤٦ (١٩٧٩) المؤرخ ٢٢ آذار/مارس ١٩٧٩)

ومضت المحكمة لتذكرنا بأن المجلس أعاد تأكيد موقفه في القرارين ٤٥٢ (١٩٧٩) و ٤٦٥ (١٩٨٠). وخلصت المحكمة إلى أن:

”إقامة المستوطنات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة (بما فيها القدس الشرقية) تمثل خرقا للقانون الدولي“.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لا يزال هناك عدد من المتكلمين على قائمتي لهذه الجلسة. وأعتزم، بموافقة أعضاء المجلس، تعليق الجلسة حتى الساعة ١٤/٣٠.

عُلقت الجلسة الساعة ١٣/٣٠.